السيد الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

مع عظيم الاحترام ،

الجمهورية العربية المتحدة

مجلس الـــوزراء

محضر اجتمـاع مجلس الـــوزراء

يوم ١/ ١١ / ١٩٦٦

عقـد مجلس الـــوزراء اجتمـاعه فـى تمـام الســاعة السادســة من مسـاء يوم الثلاثـاء الموافـق أول نوفمبر سـنة ١٩٦٦ بقاعـة الاجتماعات بالقصـر الجمهورى بالقبـة برياسـة السيد / رئيس الجمهوريـة وحضـور السـاده نواب رئيـس الجمهوريـة .

وقد اعتـذر عن عدم الحضـور كل من :

السـيد / علـى صـبرى — نائـب رئيـس الجمهورية

السيد / الدكتور ثروت عكاشـه

السيد الدكتور لبيب شـقير

السيد الدكتور محمد عزت سلامة

السيد المهندس محمود عبد السلام

السيد / محمد عصام الدين حسونة

السيد المهندس احمد توفيق البكرى

وحضـر الاجتمـاع :

السيد / عبد المجيد فريـد — سكرتير عام رياسة الجمهورية

السيد الدكتور عبد السلام بدوى — سكرتير عـام الحكومـة

السيد / الرئيس : بالنسبة للتموين .. توجد شكوى مرة من نقص بعض مواد التموين كالصابون والزيت والحلاوة الطحينية ورداءة صنع العيش والبطاطس والبصل ... ولأول مرة اسمع عن وجود ازمة فى البصل .. والخضار وايضا بالنسبة للدبلان والدمور .

وفى الحقيقة عندما تصلنى خطابات تتضمن هذه البيانات عن هذه الموضوعات .. فانها تعطى صورة غير حميدة بالنسبة لوضع الناس .. ونحن نعرف " الترمومتر " بالنسبة للحالة مما يصلنى من خطابات بهذا الشكل عن رداءة صنع العيش ونقص الزيت .. وعندما حضر الىّ بالمنزل السيد المشير عبدالحكيم عامر واطلعنا على هذه الخطابات ... لقد وجدنا انها مجموعة لا تسر .

وفى الحقيقة اذا بدأ وجود اختناقات فان الوضع السياسى فى البلد سوف يتخلخل .. ومنذ سنتين عند ابتداء خلخلة الاوضاع كانت نتيجة الاختناقات الخاصة بالتموين .

السيد / نور الدين قره : ان جميع السلع التى ذكرها سيادة الرئيس يوجد بها عجز .. وهذا العجز معروف منذ شهر ابريل الماضى .. ففيما يختص بالصابون .. فنحن نستهلك سنويا ٦٥ ألف طن شحوم قيمتها ٧ مليون جنيه استرلينى .. وقد وفق على ان يفتح اعتماد شهرى قيمته نصف مليون جنيه استرلينى لاستيراد الشحوم .. ثم ان الموقف النقدى فى الفترة من شهر مايو حتى شهر اغسطس لم يسمح بهذه العملية حيث كان يوجد عجز قدره ٤٠ ٪ من الشحوم وكل الذى توصلنا اليه هو ١٢ ألف طن .. وسوف تصل الكميات فى شهر ديسمبر حتى نصل الى الحجم المطلوب شهريا .

والعملية كانت مرتبطة بالنقد .. ولكن بالنسبة للاحتياجات .. فقد حددت كمياتها لدرجة اننا قد اقترحنا تخفيض نسبة الشحوم فى الصابون بحيث تصل النسبة فى الصابون نمرة ١ الى ٦٢ ٪ وفى الصابون نمرة ٢ تكون ٥٦ ٪ .. وبهذه الطريقة سوف تظهر فى الاسواق كميات اضافية من الصابون .. انما سوف تقل الجودة بنسبة تخفيض كمية الشحوم نسبيا .

السيد / الرئيس : منذ شهر ونحن نتكلم فى هذا الموضوع .. كما أن " سامى "

اتصل "بأمين" على اساس أن محلات البقالة لا يوجد بها صابون .

السيد / نور الدين قره : ان ما تم توزيعه هذا الشهر يقدر بنسبة ٧٠٪ وسوف تصل هذه النسبة فى شهر ديسمبر القادم الى ٩٥٪ .. ولقد اتصلت اليوم بمؤسسة الأغذية بخصوص تخفيض الوزن بنسبة ١٠٪ وهذه نسبة تكاد لا تظهر بالاضافة الى عملية تخفيض نسبة الشحوم بحيث تظهر الكميات كثيرة كعدد ولكن سيكون هناك عيبا وهو أن الصابون لن يجف اذ بمجرد تصنيعه سيتم تصريفه .. وهذا يؤدى الى أن الصابون لن يكون فى مستوى الجودة المطلوبه .

السيد / الرئيس : ان الكلام يقال بالنسبة للكميات .

السيد / نور الدين قره : ولكن بالنسبة للاستهلاك فان الصابون سوف يجف بعد ثلاثة أسابيع .

أما بخصوص الزيت .. فقد اتخذنا جميع الوسائل لتوفيره لدرجة اننا اشترينا الزيت ب C.C.C بزيادة فى الاسعار قدرها ٢٠٠ الف جنيه .. كما استوردنا كمية من الاتحاد السوفييتى .. ولكن الناس لم يتعودوا عليه .. كما أنه ليس فيه عيب .. انما نسبة الحموضة به مرتفعة بعض الشئ ويعمل رغاوى فى الوسط .. وقد أستأذنت السيد وزير الصحة فى أن نطرح كميات منه فى الاسواق على اساس نسبة حموضه ٨٪ .. وقد طرح فى الاسواق ٢٠٠٠ طن من ١٣٫٥٠٠ طن .. ونحن نستخدم هذا النوع حاليا فى المسلى الصناعى .

أما عن الحلاوة الطحينية .. فالسبب فى النقص هو نقص كمية السمسم .. ولكى ننتج الحلاوة الطحينية بالكميات المطلوبة فانه يلزم لها ٣٠ الف طن سمسم .. وكان من المفروض ان يقوم قطاع الزراعة بزراعة ٢٥ الف فدان سمسم .. ولكن خفضت هذه المساحة .. وتم تسويق السمسم تعاونيا .. وحتى اليوم لم نحصل الا على ٢٤٠٠ طن بدلا من ١١ الف طن .. وقد امتدت مدة التسويق .

أما بالنسبة لاستيراده .. فيتم استيراده من السودان بسعر مرتفع .. فقد كنا نستورده بسعر الطن ٦٠ جنيها أصبح سعره الآن ٨٣ جنيها .. وكنت طلبت من السيد وزير الاقتصاد أن نحاول استخدام حد المديونيه حسب الاتفاقية العربية السودانية حتى نشترى السمسم من الآن بدلا من أن ننتظر حتى السنة القادمة .

ثم ان رفع الاسعار سيؤدى الى وجود عجز قدره ١٨ الف طن حتى لو حصلنا على كمية الـ ١١ الف طن من التسويق التعاونى .. وهذا معناه وجود عجز فى انتاج الحلاوة الطحينية بصفة مستديمة الا اذا وجدت العملة الحره وبذلك يمكن الشراء من سوق لندن بأسعار أقل .

أما بخصوص العيش .. فان المشكلة سوف تظل قائمة بسبب المخابز الموجودة حاليا نظرا لقلة عددها وسوف نغلق بعض المخابز المخالفه .. انما لا نستطيع أن نغلقها جميعا الا اذا كانت توجد بالمنطقة مخابز تغطى احتياجاتها من العيش .. ويوجد حاليا ٨٩٠ مخبز لانتاج العيش البلدى وهى عبارة عن حجرات صغيرة ليس بها أية رعاية صحيه .. وقد رصد فى ميزانية هذا العام ٦٥٠ الف جنيه للبدء فى انشاء مخابز فى المحافظات الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية ثم بقية المحافظات .. وقد خفضت اعتمادات المشروع وسوف نضطر الى أن ننكمش الى ١٧٠ الف جنيه .

السيد / الرئيس : ولكن العيش فى الاسكندرية أفضل من الذى ينتج هنا .

السيد / نور الدين قره : يرجع ذلك الى فردة العيش مما يؤدى الى ظهوره باللون الابيض بعض الشىء ولكن لم تعرف هذه الطريقة هنا .. ولن تحل المشكلة الا اذا وجدت مخابز حقيقيه لان المخابز الحالية سعة ٢٤٠ جوال الى ٢٦٠ جوال وهذا عدد قليل .. أما العدد الاكثر فسعته ١٠ الى ٢٠ جوال .

أما عن البطاطس .. فيرجع النقص الى التصدير .. وبخصوص البصل فيرجع السبب الى نقص المساحه المنزرعة وعملية التصدير حتى لقد انخفضت كمية الصادرات من ١٧٠ الف طن الى ١٣٥ الف طن وطبيعى أن هذا يؤثر على النقطة التى كانت تستخدم محليا

وارتفعت الاسعار بالنسبة للصنف البحيرى نتيجة عدم وجود النقطة ٠٠ وقد بلغ السعر ٦ قروش للكيلو ٠

وبالنسبة لنقص الدمور والدبلان ٠٠ فهذه شكاوى غير حقيقية لاننا غيرنا نمط أنواع الدبلان والدمور فبدلا من انتاج دبلان ٢٢ أنتجت أنواعا أخرى ليس عليها اقبال ٠٠٠٠ ولكن كان يوجد مخزون من الدبلان ٢٢ والمفتخر يباع فى السوق السوداء ٠

والنقطة الاخرى بالنسبة لبرنامج التصنيع فانه لم ينفذ وفق الخطة ٠٠ ولقد اتصلت بالاخ البكرى بخصوص نقص الدبلان والاقمشة الشعبيه والبطاطين التى بها عجز قدره ٥٠٪ ٠٠ حيث كنا طلبنا مليون بطانيه ولكن تم الاتفاق على حسب امكانيات المصانع على ٧٤٠ الف بطانيه ثم خفض الى ٥٠٠ الف بطانيه ٠٠ وحتى الآن أخذنا ٢٣٠ الف بطانية بدلا من ٣٠٠ الف بطانيه فى حين أن الناس يشترون ابتداء من شهر اكتوبر ٠

اما عن الكستور ٠٠ فان نسبته تسير على ما يرام ٠٠ اما الاشياء الاخرى الملابس والبلوفرات فيوجد بها عجز نتيجة عدم توفر الصوف واستخدمنا جزء فيها من الصوف المخصص لانتاج البدل وأمكن أن نطرح فى الاسواق ٧٥٠ الف قطعه ٠

اما بالنسبة للحاجات الاخرى الداخلية ٠٠ وعلى ضوء التقدير الاولى الذى تم مع السيد وزير الزراعة بالنسبة للقطن وانتاج الزيت فسوف يكون هناك عجز قدره ١٣ الف طن ٠٠ وقد قدرنا الاحتياجات حتى شهر يوليو ٧٥ الف طن ٠٠ والتقدير الاولى بالنسبة للبذرة سوف يكون ٧٫٤٥٠٫٠٠٠ أردب سيخصص منها ١٫٤٠٠٫٠٠٠ اردب للتقاوى ويتبقى حوالى ٦ مليون وهذا معناه عبء اضافى على الحصة النقدية يقدر ب ٥ر١ مليون جنيه ٠

السيد / الرئيس : بالنسبة للعيش ٠٠ أعتقد أنه من الممكن أن يبذل مجهود بالنسبة لتحسين صناعة العيش ٠٠ لانه فى أول مرحلة للوزارة الحاليه قد تحسن انتاج العيش نتيجة الحملات التفتيشية ٠

السيد / نور الدين قره : لقد قمنا بحملات فى الفترة الاولى لكن العمليات حاليا موجهة بالنسبة للصابون ٠

السيد / الرئيـــس : ثم ان عملية الضغط الاقتصادى المقصود منها أن يحدث هـــذا لانه من أولى الاشياء التى تؤثر على الناس هى المواد التموينيه ٠٠ ويجب أن يعطـــى التموين أسبقية أولى بالنسبة للاستثمارات لاننا لو بدأنا فى عمل "ماكينات" وعمليـــات بهذا الشكل ٠٠ فسوف "نلخبط" الدنيا ٠٠ وسوف يكون الوضع علينا صعبا اذا كنـــا نطرح فى الاسواق ٧٠٪ من السلع لاننا بهذا سوف نخلق سوقا سوداء وسيزداد التخزين

هل بالنسبة للحالة التموينيه ٠٠ هل تشعرون بهذا الوضع ؟

السادة الوزراء : نعـــم ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر : يجب أن تحل مسألة المواد التموينيه ٠٠ لانه ليس مـــن المعقول ألا توجد المكرونه والحلاوة الطحينية والصابون ورداءة صنع الحيش ٠٠ هذه مسائل يجب أن تحل ٠

السيد / نور الدين قره : لقد تم دراسة الوضع بالكامل وحددت الاحتياجات بالكميـــات والتوقيتات ٠٠ والمشكلة هى بالنسبة لتوفر الامكانيات ٠

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : وبالنسبة للعدس ٠

السيد / نور الدين قره : لقد تم الاتفاق مع سوريا على استيراد ٠٠ره طن عـــدس ٠٠٠ وكان من المفروض أن يتم تبادل الوثائق ما بين البلدين ٠٠ ولكن لم يتم هذا حتى الآن ٠٠ وقد استعجلنا هذه العملية حتى نستطيع أن نستورد قريبا خصوصا وأن شهر رمضـــان المبارك قد قرب موعـده ٠

ثم انه لا توجد عجوه حيث كنا نستوردها من العراق ولكن نتيجة ظهور الكوليرا فـــى العراق يوجد تخوف من وجودها فى "الخيش" ٠٠ وكحل طلبنا من مؤسسة تحمـــير الصحارى أن نأخذ منها ١٠٠٠ طن فى حين أننا كنا نطرح فى الاسواق ١٠٠٠ر١٠ طـــن

فى شهر رمضان ٠

السيد / الرئيـــس : هل لا توجد فى الســودان ؟

السيد / نور الدين قره : لا ٠

السيد / الدكتور النبوى المهندس : سوف ندرس عملية استيراد العجوه من العراق وسـوف نبحث عن وسيله ولو لتخزينها لمدة ١٥ يوما قبل طرح الكميات فى الاسواق ٠

السيد / رئيـس الـوزراء : ان العراق لم يستطع تصريف محصول البلح ٠٠ ثم اننا هنـا فى شهر رمضان نحتاج الى كميات كبيرة ٠

السيد / الرئيـــس : يبحث هذا الموضـــوع ٠

والموضوع الثانى الذى فيه كلام كثير هو موضوع المبيدات حيث قد زادت التكاليـــف على الفلاحين أكثر بكثير من التكاليف فى العام الماضى ٠٠ ثم ان المحصول هذا العـــام قد انخفض بنسبة ١٠٪ ٠٠ ولا شك أن هذه العمليه مع تحصيل السلفيات قد ضج منهـــا الناس لاول مـرة ٠

لهل تشعرون بهـــذا الوضـــع ؟

السادة الوزراء : نعـم

السيد / عبد المحسن أبو النور : من ناحية المبيدات ٠٠ فان التكاليف بالنسبة للمـــواد الكيماوية تتراوح ما بين ٣ ج و ١٢ ج فى المتوسط وهذا لا يمنع أن يكون الرقم فـى بعـــض المناطق ١٥ جنيها ٠٠ والفرق ليس كبيرا عن السنة الماضية اذ لا تزيد الزيادة عـــن جنيهين فى الفدان ٠٠ والسبب فى هذا الكلام أن الناس قد لاحظوا جدية فى عمليـــة التحصيـل وفى نفس الوقت فان الفرق فى الكمية بالنسبة للقطن فى هذا العام عن العـــام

الماضى يقدر ب ١٠ مليون قنطار عجز نتيجة نقص المساحة المنزرعة ٠

السيد / الرئيس : لقد اطلعت على التقرير الخاص بعملية المقاومه فوجدت أن نسبة الزيادة تقدر ب ٨٪ ٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : تبلغ نسبة الزيادة ٨٪ عن العام الماضى ٠٠ ولكنها فى الحقيقة هى ٥٪ نظرا لنقص المساحة المنزرعه ب ٤٥ الف فدان عن السنة الماضية ٠

هذا ويشعر الناس أننا نأخذ أكثر ما يمكن من المتحصلات ٠٠ وقد بلغت نسبة المتحصلات حتى الآن ٦٠٪ ٠٠ وقد يوجد بعض الناس فى بعض المحافظات قد يكون صوتها مرتفع بعض الشىء بالنسبة للمديونيه ٠٠ وقد عملنا جشنى فى عدد من المحافظات بالنسبة لمن يأخذون السلف ٠٠ وقد وجدنا أن نسبة الناس الذين يأخذون على الفدان سلفا من عشرة جنيهات فما فوق يمثلون ٧٠٪ من الموردين الحائزين ٠٠ وحوالى ٢٧ ٪ أخذت من ٥ ج الى ١٠ ج بالنسبة للفدان ٠٠ وفى المتوسط تبلغ النسبة ٢٠٪ لمن أخذوا سلفا تقل عن خمسة جنيهات للفدان ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر : هل توجد سياسة للتسليف أم أننا نعطى سلفا أيا كانت ؟

السيد / عبد المحسن أبو النور : توجد سلفا خاصة بكل محصول ٠٠ فمثلا بالنسبة للقطن ٠٠ توجد سلفا بالنسبة للتقاوى والمقاومه اليدوية والكيماوية ٠

السيد / الرئيس : هل توجد سلفيات متأخره ؟

السيد / عبد المحسن أبو النور : أعتقد أن سيادة الرئيس يفتكر أننا قد قررنا تقسيط السلفيات المتأخرة على أربع سنوات ٠٠ ورغم ذلك لم يتم السداد ٠٠ ومعظم الذين لم يقوموا بالسداد هم من كبار الزراع ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : يجب أن يكون هناك تحصيل جدى ويجب ألا نتساهل فـــى هذه العملية ٠٠ ويجب أيضا أن توقع غرامات على من يتأخرون فى السداد ٠

السيد المشير عبد الحكيم عامر : يجب أن يكون هناك حد أعلى للسلفيات ٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : ان من لا يقوم بسداد المتأخرات لا يعطى سلفـــا نقدية ولكننا نعطيه سلفا عينيه لخدمة الارض والا فاننا سوف نضر بالانتاج ٠

السيد / رئيـــس الـــوزراء : أعتقد أن الشخص الذى لا يسدد لا يعطى سلفا نقديـــة أو عينيـــة ٠

السيد / الدكتور شفيق الخشن : الواقع أن كلاما كثيرا يتردد حول المبيدات ٠٠ وفى الحقيقة أن أفضل مبيد حتى الآن هو الانسان نفسه ٠٠ ففى خلال سنوات ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ كـــان للمجهود الفردى فى المقاومة أثرا كبيرا جدا فى زيادة الانتاج ٠٠ ورأينا بين الحقول المصابة بدرجة شديدة جدا ٠٠ حقولا لم تصب بشىء وهذا راجع الى قيام أصحاب هذه الحقـــول بمداومة نقاوتها والعناية بها من جميع النواحى ٠٠ والدليل على ذلك أنه بين محافظـــات الجمهورية ــ سواء الدلتاوية أو الشرقية ، أو محافظات الوجه القبلى ، فان محافظة الفيـــوم كانت من أولى المحافظات التى ظهرت فيها الاصابة الشديدة هذا العام ولكن المزارعـــين والاجهزة الشعبية تصدت للاصابة فكانت النتيجة أن المبيدات التى استخدمت فى هـــذه المحافظة كانت أقل كمية مما استخدم فى أى محافظة أخرى ٠

وهناك بعض القرى كانت الاصابة فيها شديدة ، لكن الفلاحين قاوموها بشدة وتغلبـــوا عليها بشكل يدعو للاعجاب ، والدليل على ذلك أن بعض الفلاحين حصلوا على ١٠ قناطـــير قطن من الفدان الواحـــد ٠

أردت أن أقول ان المجهود الفردى فى المقاومة هذا العام كان واضحا وساعدت علـــى دعمه الاجهزة الفنية والشعبية والتنفيذية ٠٠

أما القول بأننا قد استخدمنا كميات كبيرة من المبيدات فهذا قول مبالغ فيه ، ونحن نسمعه من أولئك الذين ترتفع أصواتهم فى بعض المحافظات ٠٠ ولقد وجهنا فى أوائل الموسم بظهور اصابات شديدة فى أراض بعض الملاك الذين أحيلوا الى لجنة تصفية الاقطاع ٠٠ ولكن مع بداية الموسم القادم لن يكون هناك كبار ملاك وصغار ملاك ، فسوف نقوم نحن بعملية المقاومة بالنسبة للجميع بحيث تكون عملية منظمة فى وحدة واحدة ٠٠

السيد / الرئيس : الواقع أنه لا توجد لدى بيانات كافية فى هذا الموضوع ولكننى اطلعت على بعض البيانات فى الاسبوع الماضى وهى تدل على وجود فرق كبير بين ما صرف هذا العام ، وما صرف فى العام الماضى ٠

السيد / الدكتور شفيق الخشن : لقد استخدمنا مبيدات أكثر من العام الماضى فعلا ٠

السيد / الرئيس : اذن فالعبء الواقع على الفدان هذا العام أكثر بنسبة كبيرة مما كان عليه فى العام الماضى ٠٠ لقد كان لدى كشف يوضح هذه النسبة ٠

السيد / عبد المحسن أبو النور : ان هذا الكشف موجود أمامى ٠٠

كان متوسط ما صرف على الفدان فى محافظة البحيرة سنة ١٩٥٧ هو ٧٫٦٠٢ مليم جنيه ٠٠٠

وفى سنة ١٩٦٢ ١٢٫٠٦٠ مليم جنيه ٠٠ وكان متوسط ما صرف على الفدان فى محافظة الغربية

فى عام ١٩٥٧	٦٫٦٧٠ مليم جنيه
وفى عام ١٩٦٢	٩٫٦٤٩
وفى كفر الشيخ	٨٫٩١١
أصبح	١١٫٤٧٣

أى أن مصاريف الفدان قد زادت فى المتوسط فيما بين ٣ ، ٤ جنيه ٠٠

السيد / الرئيس : حين ننظر الى رقم الـ ١٢ ج الذى صرف على الفدان فى سنة ١٩٦٢ ، يجعلنا ذلك نتوقع أن يرتفع هذا الرقم الى ١٧ ج فى العام القادم ٠

فمن أين سندبر هذه المبالغ ؟

السيد / عبد المحسن أبو النور : المهم أن يحصل المنتج على نسبة معقولة من الانتاج .

السيد / الرئيس : ما دام الجهد اليدوى فعالا ، فكيف يصرف ١٢ ج على الفدان؟

السيد / الدكتور شفيق الخشن : كثير من المزارعين لم يقوموا بالجهد اليدوى .

السيد / المشير : أنتم الذين تحددوا عدد الرشات ، وقد قمتم برش القطن أكثر من اللازم .

السيد / رئيس الوزراء : ان الاصابة هذا العام كانت أشد من الاصابة التى واجهناها سنة ١٩٦١ .

السيد / الدكتور شفيق الخشن : ان البرنامج المرسم يتضمن مقاومة دودة اللوز فقط ، وحين تواجهنا دودة القطن ، فان ذلك يخل بالبرنامج اخلالا كبيرا جدا ..

ونحن لا نشجع استخدام المادة الكيماوية الا عند "الحريق" .

السيد / المشير : لقد استخدمت المواد الكيماوية هذا العام بكثرة .

السيد / حسن عباس زكى : ان ما صرف فى استيراد المبيدات كان :

حوالى	١٠٫٥ مليون جنيه	سنة ١٩٦١
وحوالى	٤٫٥ " "	سنة ١٩٦٢
وحوالى	٥ " "	سنة ١٩٦٣

أما هذا العام فالمبلغ الذى صرف حوالى ١١ مليون جنيه .. ومطلوب للعام القادم ١٣ مليون جنيه .

السيد الدكتور شفيق الخشن : هناك فرق كبير بين ظروف سنة ١٩٦١ ، والظروف

الراهنة ٠٠ فقد صرفنا ١٠ مليون جنيه هذا العام ، ولكن سنة ١٩٦١ كان سعر الطن لا يزيد عن ٢٠٠ جنيها ٠٠ أما اليوم فان هناك بعض المبيدات يرتفع سعرها ليصل الى الالف جنيه ، وذلك لان مقاومة الآفات أصبحت اليوم عملية معقدة لدرجة أن دودة القطن أصبحت تكتسب مناعة منها ، أو مقاومة للمبيد الحشرى ٠٠

فما هو العلاج ؟

العلاج أن نقتبس مادة جديدة ٠٠

ان منتجي المبيدات يأخذون فى اعتبارهم عند انشاء مصنع لانتاج مادة كيماوية أن يحصلوا على ثمن المصنع فى سنتين فقط ٠٠

ان هناك بعض المبيدات وصل ثمن الطن منها الى ٨٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه ٠

السيد / المشير : الواقع أن انتاج المبيدات لا تحتكره دولة معينة فى العالم ٠

السيد الدكتور شفيق الخشن : لقد استخدمنا ما يقرب من ١٣٠ نوع من المبيدات ٠٠ واستخدمنا ٨ أنواع هذا العام فى مقاومة دودة القطن ٠

السيد / الرئيس : المهم أن نحسب حسابنا للعام القادم بحيث لا نكلف الفلاحين أى زيادة فى التكاليف ويجب اعداد خطة تكفل تقليل المصروفات بقدر المستطاع ٠

السيد الدكتور شفيق الخشن : ان برنامج العام القادم يتضمن عدة تغييرات :

١ — نحن نحاول استعمال النقاوة اليدوية بمنتهى الشدة ٠٠ أى أننا نعمل على قيام الاجهزة الشعبية متعاونة مع الاجهزة الحكومية فى أعمال النقاوة اليدوية بالدور الاكبر ٠٠

٢ — وبالنسبة للرش الدورى للوقاية من دودة اللوز ٠٠ سواء كانت هناك اصابة أم لا — فان هذا الرش يتم منذ بداية منتصف يوليو — مرة كل أسبوعين — ومنذ عامين أو ثلاثة أعوام ٠ وهناك تجارب تهدف الى تقليل عدد الرشات ٠

فما هو مصدر الاصابة بدودة اللوز ؟ معروف أنها تأتى من الاحطاب .. نرى أن تكون هذه الاحطاب نقطة البداية فتم رشها ، وبدأنا تقدير الاصابة حول القرية فاتضح أن الدودة تنتشر أول ما تنتشر فى حزام حول القرية ، ثم تمتد الى دائرة مركزهـــا القرية وفى العام الماضى قمنا بتجربة فى قرية من قرى محافظة البحيرة ، فبدأنا بـــرش الحزام .. وهذه التجربة أثبتت أنه يمكن توفير ٧٥٪ من عملية المقاومة .

وقد شجعنا ذلك على تعميم التجربة فى مركز كامل بمحافظة الفيوم ..

وسوف نحقق نتائج حاسمة فى العام القادم فى تقليل عمليات الرش الدورى الـــتى تكلفنا الكثـــير .

السيد / عبد المحسن أبو النور : من الواضح ان الاصابة هذا العام كانت شـــديدة ، وأكثر من الاصابة سنة ١٩٦١ ، ويتضح ذلك من معدل الاصابة واللطع التى جمعناهـــا ..

لقد كانت الاصابة قوية ومركزة فى عدد من المحافظات من القاهرة الـــى دمياط .. بما فيها الشرقية ، والدقهلية ، والحزام الشمالى فى كفر الشيخ والبحيرة .. ان هـــذه المناطق كانت الاصابة فيها شديدة جدا ، فمتوسط عدد اللطع كان ٦٠٠٠ لطعة فـــى الفدان .. فى حين أن المتوسط فى بقية المحافظات كان ١٠٠٠ لطعة .. ومهما كانت النقاوة اليدوية مركزة ، فان التطور الذى حدث فى الريف أصبح لا يكفل استخدام الاولاد الصغار الذين يقضون وقتهم فى لعب الكرة ..

ونتيجة لشدة الاصابة ، أصبحت هناك متخلفات تترك فى الحقول ، وهذه المتخلفات تفقس ، فتسبب لنا خطرا شديدا جدا .. ونحن يهمنا كثيرا ألا نرش الا فى أشـــد الحالات اصابة ، ولكن هناك بعض المتخلفات لو تركت دون رش لاستشرى خطرها ، وبات من العسير مقاومتها .. اذن لابد أن نبحث عن المناطق التى توجد بها المتخلفات ، ثم نرشها ، ولذلك كنا نرش أثناء موسم النقاوة اليدوية ..

ومن ناحية أخرى فانه عند رش دودة ورق القطن هذا العام ، وعندما تشتد الاصابة ، فان فترة زمنية جاءت كانت ملائمة لدرجة غريبة لرطوبتها تجعل المبيد الذى يرش اليوم ..

يصبح فى اليوم الثانى (مغسولا) والمفروض أن يستمر مفعول المبيد أسبوع .. ومن هنا كان لزاما علينا معاودة الرش مرة أخرى .

بعد ذلك هناك مشكلة أخرى فان بعض الديدان قاومت المبيدات رغم أن المبيد الذى استخدمناه هذا العام هو نفسه المبيد الذى قضى على الدودة فى العام الماضى .. فاضطررنا الى استخدام صنف آخر ..

هذه هى الاسباب التى أدت الى ازدياد عملية الرش ، ولقد أصبح الموضوع صعبا ويحتاج الى تكاليف ، لان الدودة تتأقلم باستمرار على الاصناف المختلفة من المبيدات ، علاوة على ارتفاع أجور الايدى العاملة ، لدرجة أن كبار الزراع الذين كانوا يهتمون بمحصول القطن ، ويؤجرون الانفار ، أصبحوا لا يهتمون بهذه العملية ، لانهم يشعرون أنها أصبحت غير اقتصادية بالنسبة لهم .

السيد / الرئيس : اذن فما هى الحلول ؟

السيد / عبد المحسن أبو النور : الحلول موجودة يا سيادة الرئيس ..

السيد / حسن عباس زكى : المشكلة بالنسبة للمنتج أن دخله النقدى قد انخفض ، ولو أن سعر القطن كما هو ولكن كميته انخفضت .

لقد أجرينا اتصالات بكل المحافظات ، وجمعنا منها بيانات ، ولقد تعودنا عمل تقديرات لا تكون نسبة الخطأ فيها كبيرة ، ولكن يجوز ألا تزيد الكمية النهائية عن ٩ مليون قنطار .. وقد تم جمع حوالى ٧٫٥ مليون قنطار فى مراكز التجميع خلال أسبوعين ... فهل سيمكن الحصول على ١٫٧٠٠٫٠٠٠ قنطار خلال الفترة القادمة .. هناك أقوال كثيرة تقول أن ذلك غير ممكن خصوصا اذا أخذنا فى اعتبارنا أن ما تحت يدنا الآن من القطن يمثل $\frac{2}{3}$ المحصول .. وكان من المتوقع أن يكون معامل الحليج أفضل ، ولكن ذلك لم يتحقق .

يضاف الى ذلك ظروف التحصيل بالنسبة لبنك التسليف .. فهناك حقيقة جديـــة في التحصيل ، ولكن هناك أيضا شكوى من الفلاحين من ارتفاع نسبة المصاريف المقـــررة عليهم وهي تبلغ ٤٪ فهي تحسب عليهم على مدار السنة ، بالرغم من أنهم يسددون خلال ٣ شهور فقط ..

السيد / عبد المحسن أبو النور : بالنسبة لتقدير القطن ، فان المدة التي مرت حـــتى الآن منذ بدء تسويق المحصول وهي شهر وعشرة أيام لا تعني اطلاقا أن المحصول كلـــه قد جمع ، خاصة ونحن نقبل القطن في مراكز التجميع لمدة خمسة أيام في الاسبوع ، ومـــع ذلك فقد أمكن الحصول حتى الآن على ٧ر٥ مليون قنطار ، وما ساعد على ذلك هـــو علاوة الثلاثين قرشـــا .. وفي رأيـــي أن تصافي القطن هذا العام لا تقل عن العـــام الماضـــي .. بل أنها في بعض الاحيان تكون أكثر .

أما بالنسبة لما أشار اليه السيد / حسن عباس زكي بشأن نسبة الـ ٤٪ ، فان هـــذه النسبة قد فرضت كمصاريف يدفعها الذين يزرعون عشرة أفدنة فأكثر كعمولة ، وهي تحسب على مدة السلفية ، وليس على مدى السنة .

السيد / حسن عباس زكي : لقد سألت السيد / حسن زكي ، ويبدو أن الامر قد اختلط .. فقد فهمت منه ذلك .

السيد / عبد المحسن أبو النور : أما بالنسبة لما صرف للمنتجين ، فان البيان أمامي .. ويتضح منه أنه حتى ٢٢/ ١٠/ تم صرف ٩٦٥ر٩١٧ر٤٧ جنيها ..

وما تم تحصيله للبنك ، والاقسام المالية ، وعمولات البنك ٦٠ر٥ مليون جنيـــه — ومن ثم يصبح متوسط ما صرف للمزارع عن الفدان الواحد هو مبلغ ٣٣٠ر٨ مليم جنيه — وهـــذا المبلغ لا يقل عما صرف في العام الماضي الا بنسبة ضئيلة جدا — وفي رأيي أن السـبب في شكوى الفلاحين ترجع الى عوامـــل منهـــا أن أولئك الذين ترتفع اصواتهم بالشكـــوى هم ممن في ذمتهم ديون كثيرة ..

وقد جاء الى بعض أعضاء مجلس الامة ، وقالوا أنهم وردوا أردبين قمح ، ولم يحصلوا على الثمن .. فكيف يمكن أن يحصل هؤلاء على الثمن ، بينما تصرف لهم سلفية على القمح قدرها ١٢ ج ؟

كذلك نلاحظ اليوم شكاوى بالنسبة لتقاوى القمح ، فيقال بأن هناك عجز فى التقاوى بالرغم من أننا قد صرفنا كمية أكثر بنسبة ٤٢٪ تقاوى قمح بقصد تجديد السلالات كل عامين مرة .

السيد / الرئيس : انى مقتنع بأن عملية المبيدات تكلفنا كثيرا ، وأن الناس لهم حق فى الشكوى بصرف النظر عن الاسباب التى يقولها السيد / عبد المحسن أبو النور ..

فماذا يمكن لنا أن نفعل فى العام القادم بحيث لا نصرف هذه المبالغ الكثيرة ؟

السيد / عبد المحسن أبو النور : لقد قدمنا برنامج المقاومة للعام القادم ، واقترحنا فيه البرنامج بما فيه التنظيم خطوة خطوة ..

السيد / المشير : انى أرى أن يتبع فى الزراعة الاسلوب الذى تعمل عليه الشركات الصناعية ، بحيث يكون هناك مسئول عن كل ٢٠٠٠ فدان مثلا ، يكون مسئولا عن الانتاج وفى تقديرى أن الزراعة فى بلدنا لن تنجح الا بهذا الاسلوب .

السيد / الرئيس : أعتقد أنه لا يمكن تنفيذ هذه الخطوة الا فى ظل التنظيم الزراعى

السيد / عبد المحسن أبو النور : ان تنظيم الانتاج الزراعى يتضمن وجود مشرف ، ومدير على مساحات واسعة ، وتصل بعض هذه المساحات الى ٤٠٠٠ فدان ، ولذلك فان برنامج العام القادم يتضمن اعادة تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية على أساس ٢٠٠٠ فدان .

السيد / المشير : فى رأيى أن نعود لنظام اقطاع الزراعة ، أى الزراعة الاقطاعية — فقد كنا نرى فى الماضى أن المزارع الاقطاعى يزرع ٢٠٠٠ فدان زراعة صحيحة جيدة ، وفى اعتقادى أنه يمكن أن نعهد بهذه المسئولية الى أشخاص يكون كل منهم مسئول عن ٢٠٠٠ فدان مثلا ، بحيث يكون هذا الشخص مسئولا عن الانتاج ، والتكاليف .. الخ .

السيد / عبد المحسن أبو النور : ان هذا النظام معمول به فى ٩ محافظات وسينضم اليها الشرقية ، والدقهلية .

السيد / المشير : ان هذا الشخص ينبغى أن تحدد له اختصاصات فيكون مسئولا عن السماد ، والبذور ، وتوزيع المبيدات ، والنقاوة ، والمحصول ...

السيد / عبد المحسن أبو النور : لابد من اعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تصبح المساحات التى تمثل زمامها لا تزيد فى المتوسط عن ٢٠٠٠ فدان ، وباعتبار أننا نعين خريجى الجامعة فسوف يتوفر لدينا عددا طيبا من هؤلاء الخريجين ، وخاصة خريجى كليات الزراعة ، وسوف ندربهم ليشرفوا على هذه الجمعيات .

السيد : المشير : ان هؤلاء الخريجين لا يصلحوا لهذه العملية ، فهى تحتاج الى أفراد من ذوى الخبرة والكفاءة والتجربة .

ان الفلاح العادى أفضل من ذلك الخريج الحديث .

السيد / عبد المحسن أبو النور : ان ما علينا هو أن نقوم بتدريب هؤلاء الناس قبل الحاقهم بالعمل .

السيد / الدكتور شفيق الخشن : يجب أن يكون هناك اتصال بالقرية عن طريق أجهزة الاعلام .. التى يمكن أن تساعدنا كثيرا .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : لم يكن فى الماضى أجهزة أعلام .

السيد / الرئيس : المطلوب هو اعداد خطة لهذه العملية وسوف نراجعها فى فى الجلسة القادمه .

السيد الدكتور النبوى المهندس : بخصوص عملية التنظيم واتباع نظام الوحدات كالمعمول به فى الشركات .. فقد اقترحنا أن نبدأ بهذه التجربة فى الاراضى المستصلحة .

السيد / الرئيس : سوف يناقش موضوع استصلاح الاراضى فى الجلسة القادمه .
كما أنه اذا كانت توجد موضوعات عامه سوف نناقشها ايضا فى الجلسة القادمة ... وفى الحقيقة نريد أن يتكلم كل منكم فى الموضوعات العامة .. ونعتبر هذا تقليد نتبعه فى الجلسات القادمه حتى يهتم المجلس بالمسائل العامة وألا يقتصر اهتمامه بنطاق وزارته ..

السيد / عبد المحسن أبو النور : لى رأى بالنسبة لبحث الموقف الحالى .. فنحن نبحث عن أولويات بالنسبة للقطاعات المختلفه بخصوص التنفيذ .. وتوجد نقطة لم نتعرض لها .. ومهما عملنا من أولويات فان نقطة الميزانية النقدية هى التى تحكمنا واننى أعتبرها المفتاح بالنسبة لاية خطة نقوم بوضعها .

اننا اليوم قمنا بوضع أولويات فى الصناعه وخرجنا ب ٦٠ مصنعا وقد وصلت المعدات أو هى موجوده ونريد أن تبدأ العمل مدة ٢٤ ساعه يوميا وسنة بالكامل .. وتوجد الامكانيات الانتاجية ويجب أن نستخدمها بطاقة كاملة .. ولن يحل الوضع الذى نحن فيه الا اذا أنتجنا أكبر انتاج يسد بعض حاجات من التى نستوردها ونصدر أقصى ما نستطيع .

وحتى نسير فى هذه العملية يجب أن نعرف ما فى أيدينا وما يتوفر له من مستلزمات الانتاج .. لنفرض مثلا أنه يتوفر لنا ١٠٠ مليون جنيه .. ولدينا أولويات الى ٦٠ مصنع وكل مصنع يعمل بطاقة كامله حتى نصدر أقصى ما يمكن ونغطى الاحتياجات المحلية .. علينا أن نحدد مستلزمات الانتاج التى تحتاجها هذه المصانع حتى تعمل بكفاءة كاملة أو بنقص .

اننا قد أعددنا فعلا عملية الاولويات ولا بد أيضا أن يكون معنا النقد الاجنبى الذى بناء عليه يتم تحديد الاولويات ٠

لذلك أعتقد أنه لا بد أن نسرع فى تحديد مستلزمات الانتاج التى يمكن أن نحضرها لاى مصنع لتشغيله بحيث يتحقق الهدف الذى ذكره السيد الرئيس ٠

السيد / رئيس الـــوزراء : نحن نسير بهذا الشكل ٠٠ وهو موضوع ينقسم الى قسمين :

أولا : تقليل الانفاق الداخلى وهذا ينعكس على الميزانية النقدية لان الاستثمـــارات جزء منها محلى وجزء خارجى ٠٠ وضغط الانفاق الداخلى سوف يوفر لنا من النقـد الاجنبى ٠

ثانيا : أما فيما يختص بالاولويات فهذه وسيلة من ضغط الانفاق الداخلى ٠٠ وقد اتفقنا على تخفيض الاستثمارات ونحاول أن تكون على أساس الاسبقيات ٠٠ وسوف توضـح الصورة أكثر بعد ان يستعرض الموقف الاخ حسن عباس زكى والدكتور نزيه ضيف ٠

السيد / حسن عباس زكـى : (استعرض سيادته الموقـف الاقتصـادى)

السيد / الرئيـــس : هل انخفضت عملية السداد أم أن رقم الالتزامات لا زال كما هو ؟

السيد / حسن عباس زكـى : لقد انخفضت قيمة التسهيلات المصرفيه ٠٠ اما بالنسبة لالمانيا الغربية ٠٠ نظرا لعدم وجود تمثيل دبلوماسى ٠٠ فقد سافر وفد من رؤســاء بعـض الشركات لبحث الموقـف ٠٠ وقد عرفوا أن هيئة الضمان الالمانية موافقة لان الشعـب الالمانى يريد أن يتعاون معنا ٠٠ وأعتقد أن العملية يمكن أن تتم ٠٠ كما أن الالمـان قد أبدوا استعدادهم لتمويل عمليات أخرى ٠

ونحن نفكر فى أن يتصل مسئول بالالمان اذا وافقتم سيادتكم على أساس أن نتكلـم معهم على ما حدث مع فرنســا ٠

السيد / الرئيـــس : هل أخذنا قروضا ترتب عليها التزامات جديدة ؟

السيد / حسن عباس زكـى : لا ٠

السيد / الرئيـــس : والـ S.C.C ٧٠ مليون دولار ٠

السيد / حسن عباس زكـى : لا يوجد غير هذا الرقم ٠

السيد / الرئيـس : نريد أن نحمل سيطرة كامله على عمليات الاقتراض بحيث لا نجد أن الـ ١٤٠ مليون جنيه فى السنة القادمه قد جدت عليها مبالغ أخرى لاننا لم نستطـــع هذا العام أن نسدد التزاماتنا ٠

السيد / نور الدين قره : فى كل جلسه ونحن نتكلم عن عمليات التعاقد مع دول الكتلـة الشرقية وارتفاع الاسعار ونحن نبرم مع هذه الدول اتفاقيات ولكن للاسف انها غير مدروسة ٠٠ ولو أخذنا حجم مطلوباتنا فى هذه الاتفاقيات ٠٠ نجد أنها أكثر مما نستورده لمـدة ٥ر١ سنة على ضمان أن نأخذ من دول أخرى اذا لم نأخذ من الدولة المحدده ٠٠٠٠ ومقابل هذا ٠٠ نقوم بتصدير القطن والبصل والغزل اليها ٠٠ ثم لا يوجد تنسيق ما بين الاستيراد والتصدير ٠٠ والحل الوحيد الذى أراه هو ربط العمليتين معا وأن يـــتم التعاقد على أساس الاحتياجات الفعلية فى بداية السنة المالية ٠٠ ولكن السنة الماليـة بالنسبة لهم تبدأ من أول شهر يناير بينما تبدأ بالنسبة لنا من أول شهر يوليو ٠٠ وهـذا لن يسبب مشكله لان التخطيط فى هذه الدول يحدد التقديرات حتى أواخر شهر أغسطس وهذا يمكن أن يسير مع تخطيطنا ٠٠ وعلينا أن نبرم العقود بكميات محدده حتى نستطيع أن نسيطر على الاسعار ونحصل على طلباتنا غير مجزأة فى أوقات منتظمة ٠

والنقطة الاخرى أنه لا يزال يوجد وكلاء للاستيراد بينما أن القانون حدد الاستيرا د للقطاع العام وهى موجوده فى شكل مكاتب مختلفة ـ مكتب استشارى ـ مكتب تجـــارى ـ

مكتب خبرة — وهؤلاء عبارة عن وكلاء حقيقيين ... وعلينا أن نوقف هذا العمل الا اذا كانت شركة تجارية وكيلة للبيت التجاري .

كما أن دول الشرق تقوم بتعيين مستشارين لها .... وهذا المستشار عبارة عن مندوب رسمي يعرف المعلومات الكاملة عن احتياجات المصانع والشركات والوقت اللازم لها .. وبذلك يضغط علينا في الاسعار .. ولذلك أرى أن تحدد احتياجاتنا من بلاد معينه بدلا من التركيز على بلد واحد حتى لا تكون عملية احتكارية وأن يتم التركيز على الصادرات .

ونحن نستورد من الكتلة الشرقية ٦٠٪ من استيرادنا .. وهي تحدد نسبة منها تكون على جميع الصادرات ... وفي النهاية سوف نخسر ....

ولذلك يجب توحيد الاسعار سواء بالنسبة لدول الكتلة الشرقية أو بالنسبة لدول الكتلة الغربية بخصوص جميع السلع وأن تؤخذ الجودة في الاعتبار .

× × × ×

السيد رئيس الـــوزراء : سوف تتم مناقشة موضوع التجارة الداخليـــة والخارجية خلال الاسبوعين القادمين فى لجنة الاقتصاد والتجارة ، وسوف يعرض علـــى مجلس الوزراء .

السيد الرئيـــس : أرجو أن يكون كلام السيد / نور الدين قره موضـــع اعتبار عند بحث هذا الموضوع .

السيد رئيس الـــوزراء : انه عضو رئيسى فى اللجنة .

السيد المهندس عبد الوهاب البشرى : بالنسبة لما أشار اليه سيادة الرئيـــس مستفســرا عما اذا كانت هناك اتفاقيات جديدة عقدت أم لا ؟ .. فانني أود ان اذكـــر هنا أن بروتوكولا قد اتفق عليه مع وزير الدفاع البلغارى ، ولكن هذا البروتوكول لا يترتـــب عليه أى شىء ، مادامت العقود لم تبرم ، وملخص البروتوكول ينقسم الى قسمين :

١ — قسم خاص بالمصانع الحربية .. فاتفق على أن يورد لنا البلغار بما قيمته ٣ مليون جنيه ظروف نحاسية تسدد على خمس سنوات ، نظير تصدير مفرقعات ودانات .. ونحن نسير أيضا مع تشيكوسلوفاكيا على أساس توريد ذخيرة ثقيلة اليها .

٢ — القسم الثانى خاص باستعداد بلغاريا لتقديم خمسة مليون دولار للقوات المسلحة تسدد على ١٠ سنوات بفائدة ٢٫٥ ٪ ، والبند الثانى ٩ مليـــون دولار تسدد على ٥ سنوات لتوريد أصناف مطلوبة للقوات المسلحة .. وهـــذا القسم يخضع لاستعداد القوات المسلحة لابرام العقد ، وكل ما هو مطلوب عنـــد ابرام العقد حوالى ٢٠ ٪ عند الشحن ، ٨٠ ٪ تقسط على ٥ سنوات .

السيد الرئيـــس : قبل ابرام العقد لابد من الحصول على موافقـــة .

السيد رئيس الوزراء : لاتعتبر مدة ٥ سنوات فترة كافية للتقسيط .

السيد / حسن عباس زكى : هناك موضوعان صغيران .. من ضمن الالتزامات التى استحقت .

السيد الرئيس : أود أن أقول أن الصورة غير واضحة ، أى انها لازالت غامضة ، ولاتعطى اجابة كاملة على الاسئلة التى طرحناها من قبل .

السيد / حسن عباس زكى : ان الصورة موجودة لدينا بالارقام ياسيادة الرئيس ، وهى واضحة تماما فى المذكرة .. ولكننى لم أشأ الدخول فى التفاصيل حرصا على الوقت .

السيد رئيس الوزراء : ان موقف الميزانية النقدية غير مستقر ، فنحن نرغب حقيقة فى السداد ، ولكننا نرغب فى نفس الوقت أن ننمى الانتاج .

السيد / حسن عباس زكى : من ضمن الاقساط التى استحقت ولم تدفع مبلغ قدره ٣٤٠ ألف جنيه وهو خاص ببتكاليف الحجاج ، وقد مضت فترة طويلة دون أن ندفع ولو جزءا منه .. وانى أرجو أن نسدد هذا المبلغ ، فان لنا بنوكا هناك فى السعودية وهذه البنوك تحقق أرباحا .

السيد الرئيس : يدفع هذا المبلغ مقسطا .. أم أن هناك مايدعو لدفعه مرة واحدة ؟ .

السيد / حسن عباس زكى : لا .. بل يمكن دفع ١٠٠ ألف جنيه مثلا كدفعة أولى .

السيد الرئيس : ماذا سنفعل عند بداية موسم الحج القادم ؟ .

السيد المشير : الواقع اننا نخشى من عدوى الكوليرا .

السيد / حسن عباس زكى : بالنسبة لتونس .. فان لنا مبالغ هناك وعند وقف التعامل أرجو أن يكون لوزارة الاقتصاد حق ابداء رأيها فى هذا الموضوع .

السيد الدكتور نزيه ضيف :

(عرض سيادته ما وصلت اليه وزارة الخزانة من خطوات فى اعداد الميزانية للمدة الباقية من العام المالى الحالى) .

السيد الرئيس : بالنسبة للعام الماضى كان يوجد عجز فى الايرادات يقدر بمبلغ ٣٣ مليون جنيه ، وكان يوجد فائض فى ايرادات قطاع الاعمال .

السيد الدكتور نزيه ضيف : كان العجز ١١٨ مليون جنيه ، خصم منه ١٢ مليون جنيه فائض ايرادات قطاع الاعمال ، فاصبح العجز ١٠٦ مليون جنيه بعد الاجراءات التى اتخذت .

السيد الرئيس : من الملاحظ فى السنوات السابقة ان العجز يتزايد من سنة لاخرى .

السيد الدكتور نزيه ضيف : ان السبب فى ذلك يرجع الى اننا نأخذ بالمقترحات المقدمه من الوزارات والشركات على علاتها ، ولانقوم بمناقشتها ، اذ كنا نأخذ بيانات الشركات كقضية مسلم بها ، وانه يجب عليها ان تؤدى هذه الأعمال ، باعتبار أن المؤسسات أقدر منا على مناقشة هذه البيانات .. وان دخولنا فى مناقشة هذه البيانات سيعطل اعداد الميزانية .. وقد رأينا هذا العام ربط العملية عن طريق الميزانية النقدية والجهاز المصرفى ، بحيث تقوم كل شركة بوضع ميزانية تقديرية يتم اقرارها من المؤسسة والوزير المختص ، ثم تبلغ هذه الميزانية للبنك لمراجعة الصرف عليها .. هذه العملية من الجائز فى أولها تكون قد توقفت ولا يوجد لدى فكرة واضحة عنها تماما .. ولكن خلاصة القول بالنسبة لفائض الاعمال ، فاذا لم نقم بربط انتاج الشركة بموقف النقد الاجنبى تماما والاطمئنان على ان الانتاج يمكن تنفيذه ، فستكون جميع التقديرات خيالية ، ويمكن ان نصلح هذا الموقف ، وذلك بالرجوع الى التجربة التاريخية التى سبق ان تمت ، وهى التعرف على نسبة التحصيل ، وهذا ماتم ، فلو اخذنا التقديرات التى وردت من وزارة الصناعة والجهات الاخرى على ماهى عليه وطبقت عليها نسبة التحصيل التى تحققت فى العام الماضى لوجدنا انه يوجد عجز ٢٠ مليون جنيه بدلا من ٢٣ مليون جنيه .. هذا وهناك نقطة اخرى بالنسبة للميزانية ، اذ وضعت التقديرات على اساس ان هناك مبلغ ١٥ مليون جنيه قيمة قروض اجنبية من المفروض الحصول عليها من الكويت أو من صندوق النقد الدولى ، وهذا المبلغ اذا أمكن الحصول عليه فسيتم ذلك فى مرحلة متأخره وبالتالى لايمكن استخدامه فى تمويل الميزانية ، هذا كما وان صندوق النقد الدولى يعترض على استخدام القروض فى تمويل الميزانية .

السيد الرئيس : ان رأى صندوق النقد الدولى رأى سليم .

السيد الدكتور نزيه ضيف : اذن فلو طلبنا استخدام مبلغ الـ ١٥ مليون جنيه فى سداد الالتزامات التى علينا ففى هذه الحاله يجب ان نضيف هذا المبلغ الى قيمة العجز ، اذ انه لم يكن قد اخذ فى الاعتبار .

اننا اذا مارجعنا الى توقعات خفض الموارد نجد ان الزيادة المتوقعة فى الانفاق تؤدى الى زيادة فى العجز ، فالزيادة المتوقعة فى الانفاق بالنسبة للقوات المسلحة تقدر بمبلغ ٥٥ مليون جنيه .. والموقف بعد اجتماع السيد المشير فى المؤتمر فقد اصدر سيادته توجيهات بدراسة ماتم تنفيذه فى الثلاثة اشهر الأولى وقد تبين ان القوات المسلحة قد سحبت مبلغ ٥٧٫٨ مليون جنيه منها ١٧٫٥ مليون جنيه بغرض تسوية حساب الامانات فى السنوات السابقة ، واذا اقتصرنا على هذا القدر فيمكن تصحيح مبلغ الـ ٥٥ مليون جنيه وتخفيضه بـ ١٧٫٥ مليون جنيه ..

وبالنسبة للديون المستحقة للقطاع الخاص فكان يوجد مبلغ ٢٠ مليون جنيه ، وكان هناك اقتراح بان سداد هذا الدين سيشكل عبء علينا ، وفيما يختص بالتجاوزات المتوقعة فى الباب الثالث ، يوجد احتمال فيما لو تركت الامور تسير وفق القواعد التى وضعت عند وضع الميزانية ، ان تتجاوز بعض الجهات الصرف بواقع ١٥ ٪ .. وبالنسبة لتقديرات زيادة نفقات بند خفض تكاليف المعيشة والمقدرة بمبلغ ٥ مليون جنيه ، فهذا التقدير تم مراجعته بناء على البيانات الوارده من ميزانية وزارة التموين ، وخفض التقدير الى ٣٫٩ مليون جنيه .

اننى استعرض التغيير الذى حدث ثم أعود مرة أخرى الى الارقام لاعطاء النتيجة .

كما ان هناك عدد من الجهات سقط حصرها فهذه الجهات تقدمت منذ بداية السنة الحاليه بطلب اعتمادات اضافية ، والسيد الرئيس سبق أن أمر بعدم اجابة هذه الطلبات الا بعد مناقشتها .. وتبلغ قيمة الاعتمادات الاضافية التى طلبتها هذه الجهات بـ ٥ مليون جنيه ، رؤى من باب التحفظ ان نضع هذا المبلغ ، واذا كان هناك تخفيض فيمكن تخفيضه فى نهاية العرض .. كذلك يوجد مبلغ اضافى آخر يجب اضافته الى التوقعات فى زيادة الانفاق ، اذ ورد خطاب من مؤسسة الائتمان التعاونى منذ عشرة ايام تطالب فيه بسداد الديون المستحقه على الحكومة ، وهذه المطالبات تقدر

بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ، وأوضحت المؤسسة انه اذا لم يتم سداد المبلغ فستقوم بخصمه من ايرادات السلع التموينية التى تودع بالبنك باسم وزارة التموين ، وبالاتصال بالمؤسسة أمكن الاكتفاء بمبلغ ١٠ مليون جنيه .

كذلك حدث نقص جديد فى مصادر التمويل نتيجة الاقتراح الذى تقدمنا به بخصوص الاستثمارات ، فالاستثمارات اقترح تخفيضها من ٣٦٧ مليون جنيه الى ٢٨٠ مليون جنيه وتوجد تسهيلات ائتمانية لمشروعات تم استبعادها وطالما أن المشروعات لم يتم تنفيذها فالتسهيلات الائتمانية الخاصة بها لن نستفيد منها باعتبار انها تسهيلات مرتبطه بالمشروعات التى رؤى الغائها ، وتقدر قيمة ذلك بمبلغ ٣٩ مليون جنيه .. كذلك نجد انه نتيجة للخفض الذى حدث فى المشروعات قابله خفض فى التمويل الذى تقدمه الشركات بمبلغ ٤٠ مليون جنيه .. وقد ترتب على ذلك الصورة الآتية :

العجز الأولى الأصيل فى مشروع الميزانية كان ٥١ مليون جنيه .. وباستعراض نتائج التقدير الذى قدمته فى الاجتماع الذى عقد بتاريخ ١٠/١٠ كان ١٩٧ مليون جنيه خفض منه ٩ مليون جنيه فى الباب الاول والثانى فيكون صافى العجز ١٨٨ مليون جنيه اذن كان رقم العجز ٥١ مليون جنيه بالميزانية التى أقرها مجلس الأمة مقابل ١٩٧ مليون جنيه فى اجتماع ١٠/١٠ وامكن تخفيضه الى مبلغ ١٨٨ مليون جنيه بعد الخفض الذى طرأ على الباب الأول والثانى بمقدار ٩ مليون جنيه ، ثم ارتفع الرقم الى ٣١٦ مليون جنيه ، وهذا الموقف لا يخيفنا ويمكن مواجهته اذا خفضنا الاستثمارات .. ان حصيلة النقص فى الايرادات وحصيلة الزيادة فى المصروفات ستوصلنا الى عجز قدره ٣١٦ مليون جنيه هذا العجز يمكن تغطيته مع التزامنا بان مديونيتنا للجهاز المصرفى لن تزيد عن ٥١ مليون جنيه ، وهذا مايتضح من الصحيفة رقم ١٥ بالمذكرة المقدمة ويمكن مواجهة هذا العجز عن طريق زيادة الايرادات ، والحد من تجاوز الاعتمادات وهذا البند يعطينا ٥ر٥٤ مليون جنيه ، ومن الاجراءات المتعلقة بخفض الانفاق وهذه تحقق لنا ١٣٢ مليون جنيه من هذا المبلغ ٨٧ مليون جنيه يمكن تحقيقها من الاستثماراات و ٢٥ مليون جنيه قيمة الزيادة المتوقعة فى تجاوز اعتمادات بعض الجهات و ٢٠ مليون جنيه

قيمة الخفض الذى يمكن تحقيقه فى الباب الاول والثانى نتيجة التزام بقواعد معينه بكل من ميزانية قطاع الاعمال بواقع ١١ مليون جنيه و ٩ مليون جنيه بقطاع الخدمات ، وعن طريق زيادة الايرادات وزيادة الفائض المسدد من قطاع الاعمال ويمكن الحصول على قروض من الشركات ذاتها نتيجة وجود احتياطيات لديها .. هذا وبالنسبة للوفر الذى سيتحقق بميزانية قطاع الاعمال فنحن نلتزم بتحقيقه فى الباب الثانى المصروفات العامة وتخفيضها بالنسبة للانفاق الذى تم فى العام الماضى دون المساس بمستلزمات الانتاج لكى نضمن الانتاج .. كذلك يمكن تحصيل مبلغ ٧ مليون جنيه من الجهات التى يوجد لديها فائض بقطاع الاعمال ، كما يمكن زيادة المتحصل من الجهات بشىء من الضغط مثل هيئة السكك الحديديه وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، فمؤسسة الكهرباء مثلا من المفروض عليها ان تقوم بدفع ١٤ مليون جنيه ، وفى العام الماضى قامت باستخدام الفائض الموجود لديها فى تجاوز الاستثمارات باعتبار انها ملتزمة بخطة .. وبلغ التجاوز ٦ مليون جنيه ، ولكن بعد ان اتخذ معها اجراء تنظيمى عن طريق الجهاز المصرفى قامت بدفع الـ ١٤ مليون جنيه وهذا العام مطلوب منها دفع مبلغ مماثل ولابد من دفعه ، واعتقد انه بالنسبة لهذه الحالات لاتوجد مشكلة اننا نقترح بعد ذلك ان نأخذ من احتياطيات الشركات لصندوق الاستثمار مبلغ ٤٢ مليون جنيه .. وهذه النقطة قد تثير التساؤل لاننا نعلم ان أغلب الشركات تشكو من موقف السيولة لديها لعدم توفر موارد التمويل اللازمة لرأس المال العامل ، ولكن هناك ١٨ مليون جنيه نضمن الحصول عليها على الأقل ، فعندما حسبت الاستثمارات بالميزانية بلغت ٣٦٨ مليون جنيه ، على أن تقوم الشركات بتمويل ١١٢ مليون جنيه منها على أساس انه يوجد لديها ٥٤ مليون جنيه احتياطيات مالية مستعده لتقديمها ، فاذا كانت الشركات ستقوم بتنفيذ مشروعات قيمتها ١١٢ مليون جنيه ، هذه المشروعات سيتم تخفيضها وستظل الاستثمارات والمبالغ موجوده لديها وهذا المبلغ لن يؤثر على موقف الانتاج .. كذلك يوجد تساؤل آخر وهو هل فى ضوء معلوماتنا عن موقف النقد الأجنبى يمكن تنفيذ المشروعات المقدمه من قطاع الصناعة وتحقيق أهداف المشروعات أم لا ؟ .. هذا السؤال يجب أن نحصل على اجابة عليه .

السيد / حسين الشافعى : بالنسبة للاحتياطيات الموجودة لدى الشركات ، هل هى ايرادات نتيجة التشغيل ؟ .. فى تصورى ان هذه الاحتياطيات غير موجودة ، والتجربة تثبت ان التقدير على المجهول لايكون حقيقى .

السيد الدكتور نزيه ضيف : لايمكن ان احكم على هذه العملية الا بعد أن يتم بحث موقف كل شركة ، والشركات تحقق الانتاج وتقوم بحجز جزء من الأرباح فى شكل احتياطيات ، وهذه الاحتياطيات تتراكم لديها سنة بعد أخرى .

السيد المشير : ان هذه الاحتياطيات تظهر من حسابات الشركات الموجودة لدى البنوك .

السيد الدكتور نزيه ضيف : اننا اذا أخذنا هذه الاحتياطيات عن طريق البنوك فلن تخرج العملية عن كونها عملية اقتراض من البنوك ، وعلى كل فهذا هو البند الوحيد الذى يوجد عليه تساؤل .. ولو تصورنا انه يمكن تحقيق ١٤٢ مليون جنيه .. فيتبقى لدينا بعد ذلك عجز بميزانية الدولة قدره ٦٥ مليون جنيه ويمكن اقتراض هذا المبلغ من الجهاز المصرفى ، ولكن يقابل ذلك سداد التزامات الجهاز المصرفى ، وبذلك يكون صافى اقتراض ميزانية الدولة ٣٩ مليون جنيه ، على أن نسمح للشركات بأن تقترض من البنوك ماصافيه ١١ مليون جنيه .

السيد الرئيس : ماقيمة الاقتراض من الجهاز المصرفى ؟ .

السيد الدكتور نزيه ضيف : لن يزيد حجم الاقتراض من الجهاز المصرفى عن ٥١ مليون جنيه .. لقد سبق ان انشىء صندوق للاستثمار ويوجد اقتراح بان جميع الفائض

الموجود لدى الشركات ومايزيد عن الأرباح المحتجزة لديها ومايزيد عن احتياجاتها لتمويل رأس المال العامل فى حدود مبالغ محددة ، يدخل كقروض لهذا الصندوق ، مقابل فائدة ٥ ٪ وعلى ان يقوم هذا الصندوق باقراض الشركات التى لايوجد لديها فائض .. ان النقطة الاساسية هى ، هل يمكن ان نزيد الاستثمارات عن ٢٩٠ مليون جنيه ؟ .. لو كان لدينا النقد الاجنبى اللازم لاصبحت المشكلة مشكلة تمويل داخلى ولكن النقد الاجنبى لايمكن ان يزيد عن ٨٢ مليون جنيه باعتبار انه يوجد لدينا حصة من الخشب والاسمنت .. ان الاسلوب الذى اتبع اسلوب صحيح والمنطق صحيح ولكن ينقصنا المعلومات التى تمثل الواقع والحقائق المتعلقه بالاعتمادات الوارده بالمشروعات واحتياجاتها من النقد الاجنبى والاستخدامات اللازمة لها من النقد المحلى ، ومتى توفرت البيانات الصحيحة فيمكن تصوير الموقف بمنتهى الدقة .

السيد رئيس الوزراء : لقد ساعد الدكتور نزيه ضيف على وضوح الصورة ، وانني اقترح خفض الاستثمارات من ٣٦٨ مليون جنيه الى ٢٦٩ مليون جنيه أى بخفض ٩٩ مليون جنيه منها ١٤ مليون جنيه استثمارات مخصصة للخدمات ، ومعنى ذلك اننا أوقفنا جميع مشروعات الخدمات ، والباقى وقدره ٨٥ مليون جنيه مطلوب تخفيضها من الاعتمادات الخاصة بقطاع الاعمال ولا شك أن المبررات التى أوضحها الدكتور نزيه ضيف فيما يختص بعدم امكان تدبير النقد الاجنبى اللازم لهذه الاستثمارات ومايقابلها من تكاليف محلية تصل من ٦٠ ٪ الى ٧٠ ٪ وهذا ينعكس على الميزانية النقدية .. وانني أود ان استعرض الصورة الاكثر شمولا للمشروعات المرتبط عليها حسب البيانات الواردة من مختلف القطاعات اذ اتضح من هذه البيانات أن التكاليف الكلية ٢٥٣٨ مليون جنيه .. نفذ منها ماقيمته ٩٠٠ مليون جنيه فيكون الباقى ١٦٣٨ مليون جنيه ، والاستثمارات المقترحه فى الميزانية هذا العام ٢٩١ مليون جنيه ، ومعنى ذلك اننا فى حاجة الى ٥ر٥ سنة لتنفيذ مشروعات الاسبقية الاولى وهى تشمل كافة الاعمال المرتبط عليها .. لقد قسمنا الاسبقيات الى أربعة اقسام ، ولو سرنا فى تنفيذ الاسبقية الاولى والثانية

الأعمال المرتبط عليها — وتركنا المركب تسير ، على أن ندقق فى الاسبقية الثالثة والرابعة وألا نسمح الا بالمشروعات التى نرى انها اكثر اقتصادا وانه يوجد مايبرر تنفيذها .. أما بالنسبة للأسبقية الثانية نجد ان تكاليف المشروعات الواردة بها تقدر بمبلغ ٥٦٣ مليون جنيه صرف منها ١٣٠ مليون جنيه فيكون الباقى ٤٣٣ مليون جنيه ، والاستثمارات المقترحه ٦٠ مليون جنيه ، ومعنى ذلك ان تنفيذ مشروعات هذه الاسبقية يتم على ٧٫٥ سنة ، ونجد ان جملة الاستثمارات اللازمة لمشروعات الاسبقية الاولى والثانية تبلغ ٣١٠٠ مليون جنيه .. صرف منها ١٠٣٠ مليون جنيه .. فيكون الباقى ٢٠٧٠ مليون جنيه ولا شك ان البيانات التى ورد تليست على هذا المستوى من الدقة اذ ليس من المعقول ان يتم الارتباط على أعمال قيمتها تزيد عن ٢٠٠٠ مليون جنيه فى الست سنوات ولم يمض سوى ثلاثة أشهر من السنة الثانية للخطة .. ولو نظرنا الى الاسبقية الثالثة نجد ان التكاليف الكلية للمشروعات ٢٩٠ مليون جنيه صرف منها ١٣ مليون جنيه فيتبقى بعد ذلك ماقيمته ٢٧٧ مليون جنيه مقترح ١٠٫٨ مليون جنيه لهذه الاسبقية ، ومعنى ذلك ان الاسبقية الثالثة تحتاج الى ٢٥ سنة لتنفيذها ، ولو نظرنا الى الاسبقية الرابعة نجد أن التكاليف الكلية للمشروعات ٢٦٦ مليون جنيه نفذ منها ماقيمته ٣٣ مليون جنيه فيكون الباقى ٢٣٣ مليون جنيه ، والاستثمارات المقترحه فى ميزانية ١٩٦٧/٦٦ ، ٧ مليون جنيه ، ومعنى ذلك انه يلزم لتنفيذ مشروعات هذه الاسبقية ٣٣ سنة ..

اننا نحاول أن نستخلص الصورة العامة للتكاليف الكلية للمشروعات الواردة بالاسبقيات الأربع ، ولو قسمت هذه التكاليف على ٣٧٠ مليون جنيه نجد اننا فى حاجة الى ثمانى سنوات لتنفيذ هذه المشروعات ، وهذا دليل واضح على أن البيانات المقدمه ليست دقيقه ، اذ ليس من المعقول ان يتم الارتباط على مشروعات قيمتها ٣١٠٠ مليون جنيه لكل من الاسبقية الأولى والثانية .

السيد الرئيس : هل تم فعلا الارتباط على هذه الأعمال ؟.

السيد رئيس الوزراء : يقال انه قد تم الارتباط على مشروعات كل من الاسبقية الاولى والثانية ، والمشكلة ليست مشكلة مشروعات ، وانما المشكلة هى فاعلية الاستثمارات وهذه

لا تتحقق الا بوضع أولويات صريحه وحاسمه ٠٠ فمثلا هل تشغيل المصانع القائمة يأتى فى المرتبة الاولى أم من الأفضل أن نقوم بانشاء مصانع جديده ؟ ٠٠ وهل استكمال المصانع الأكثر اقتصادا أهم أم انشاء المصانع أهم ؟ ٠٠ وهل من الافضل انشاء مصانع للسماد أو الاسمنت أم نقوم بانشاء مصنع للبلح أو اللبن فى الوقت الذى لا تتوفر فيه مستلزمات الانتاج لمصنع اللبن أو البلح ؟ ٠٠ اذ لابد أن يكون هناك حسم للموقف ، نحن الآن نوقف بناء المستشفيات وليس هناك مانع من ايقاف اقامة المصانع أو تنفيذ مشروعات الرى ، وليس هناك عيب فى هذه الناحية ٠٠ ويجب علينا أن نواجه الوضع بكل صراحة وان نقوم باستكمال الاعمال الاكثر أهمية بدلا من السير فى تنفيذ مشروعات أقل أهمية ٠٠ فمثلا بالنسبة لمشروعات الزراعة نجد انه تم استصلاح اراضى ولم نتمكن من توفير المياه اللازمة للرى لاكثر من سبب وهذا دليل على انه يوجد نقص كبير فى التنسيق وعدم الربط بين المشروعات ٠٠ اذن لابد أن نعين اسبقيات واضحة بحيث تكون فترة انجاز المشروعات أقل مايمكن ، ولو أدى ذلك الى ايقاف كثير من المشروعات التى لا تعطينا نتيجة فى السنوات القادمة ٠٠ ولذلك فاننى ارجو كل قطاع من قطاع الاعمال أن يتقدم بدراسة جديدة عن خطة العمل خلال العام الحالى والعام القادم تتضمن مايأتى :

١ — تخفيض الاستثمارات الكلية هذا العام بواقع ٢٠ ٪ بالنسبة لكافة قطاعات الاعمال ، هذه النسبة توصلنا الى ٣٠٠ مليون جنيه ٠٠ وفى اعتقادى انه اذا روعى وضع الأسبقية على اساس مشروعات اكثر أهمية يمكن تنفيذ ماقيمته ٣٠٠ مليون جنيه وليس ٢٥٠ مليون جنيه ٠

٢ — يجب اختيار أفضل المشروعات من الناحية الاقتصادية واقلها عددا وان يتم التركيز عليها تركيزا شديدا ٠

٣ — يجب ان يؤخذ فى الاعتبار حسن الاستفاده من المعدات والقوى العاملة التى تحصل على اجورها سواء عملت أو لم تعمل ٠

٤ — مشروعات الاستكمال الضرورية تعرض وفى أضيق الحدود على اللجان الوزارية المختصه ٠٠ ويجب العمل على تشغيل المصانع القائمة بحيث تعطينا أكبر عائد ولو يتم تشغيلها بكفاءة أقل ٠

اننا نواجه ظروفا صعبة ويجب التغلب عليها بصورة أو باخرى • وهذا لا يتأتى الى بالحصول على احسن استفاده من المبالغ المتوفرة لدينا • بمعنى انه لا يجب استيراد معدات من الخارج مادام يوجد لدينا معدات لا يتم تشغيلها بطاقة تامه • مثل هذه الصورة من الاستخدامات يجب أن نوقفها •

لقد تكلم السيد / عبد المحسن أبو النور عن زيادة الانتاج وهذه عملية مرتبطة بالمستلزمات والانتهاء من الترشيحات • وحل المتناقضات • وتأكيد سلطة الادارة • وعلاج الصعوبات المالية والادارية التى تواجه الشركات • كل هذه الأمور نسير فيها وكذلك نظام الحوافز • اذ لابد ان يندفع العاملون بحماس شديد بشرط ان نوفر الامكانيات اللازمة ولكن قد يكون الحماس ضار فى بعض الحالات فمصنع الجوت مثلا لا يمكن ان نقرر تشغيله ٢٤ ساعه يوميا فى الوقت الذى لا تتوفر فيه مستلزمات الانتاج اللازمة للتشغيل • هذه الصورة يجب ان نواجهها بمنتهى الشجاعة • وفى سبيل التغلب عليها يجب أن نتحمل الضيق لفترة • هذه الفترة لا تقل عن سنتين أو ثلاث سنوات •• ويجب أن نتقشف تقشفا شديدا الى أن تتحسن الأمور •

السيد المهندس عبد الوهاب البشرى : فى الحقيقة انه بذلت جهود كبيرة بالنسبة للدراسات المختلفة التى تمت بمعرفة الخزانة أو التخطيط أو الاقتصاد • ولكن لى ملاحظة عامة — وقد أكون مخطئا — وهى أن هذه الدراسات أو نتائج هذه الدراسات لا يوجد التلاقى الكافى بينها وبين البيانات المنبعثة من القطاعات • عند تجميع البيانات من القاعدة العريضة • ويكون من نتيجة ذلك ان تكون الوزارات والمؤسسات والشركات فى واد والبيانات العليا فى واد آخر • ومن الجائز أن يكون هناك اتفاق بين البيانات التى أخذت من القاعدة وبين بيانات الجهات العليا • ولكن المدلول الخاص لهذه البيانات غير متفق مع مدلول المشروع •

لذلك فاننى أرجو أن ندخل فورا فى الناحية العملية ، وفى سبيل ذلك أمامنا نقطتان .. الأولى تحديد أولويات للاستثمار ، واننى متفق مع السيد رئيس الوزراء فى هذا الشأن ، ولكننى أرى أن المشكلة الأساسية هى تحديد حصص وأولويات للنقد اللازم للتشغيل . ومن الملاحظ أن البيانات التى تقدم بها السيد وزير الخزانة الخاصة بالنقد اللازم للتشغيل عبارة عن حلقات ، كل حلقة مرتبطة بأخرى وكلها مرتكزة على النقد الأجنبى ، وأى هبوط فى النقد الأجنبى له أثره العكسى ، فالعجز كان فى أول الميزانية ٥١ مليون جنيه ارتفع الى ١٨٠ مليون جنيه ثم وصل أخيرا الى ٣١٦ مليون جنيه .. وفى حدود الصورة التى يمكننى تفسيرها أستطيع أن أقول أن الحصص والأولويات هى موجودة وغير موجودة ، لأن العملية متوقفة على الامكانيات المتاحة لدينا من النقد الأجنبى .. ولذلك فاننى أرى أنه ينقصنا التصرف على النقد الأجنبى وتوزيعه توزيعا نهائيا ، اذ أن الصورة قد تغيرت ، فالتوزيع الذى تم فى شهر سبتمبر كان على أساس أن النقد المتاح للصناعة ١٣١ مليون جنيه ولكن هذا الرقم هبط بمبلغ ٢٠ مليون جنيه .. ولذلك فاننى أرى ضرورة تشكيل لجنة من الاقتصاد والتخطيط والخزانة على أن تجتمع بالمسئولين عن المشروعات والشركات ، والتعرف عما اذا كان يوجد لدى الشركات احتياطيات من عدمه ، وبذلك يمكن الوصول الى الصورة وتكون البيانات جذورها معروفة ، هذه هى النقطة الأولى التى يجب أن نبدأ بها .. أما النقطة الثانية فهى تتعلق بأولويات الاستثمارات ، وفى الحقيقة تم وضع أولويات لقطاع الصناعة ، وفى الحقيقة أن أى أولويات يتم وضعها ستكون قريبة من الواقع ، ولكن هناك بعض القطاعات تحتاج الى دراسة مثل السكة الحديد فأرقام الاستثمارات المطلوبة لها ٦١ مليون جنيه مقترح خفضها الى ٥٩ مليون جنيه ومن الجائز أن يكون هذا كلام سليم ، ولكنه يحتاج الى دراسة .

السيد رئيس الوزراء : اننى لا أتفق مع الدكتور نزيه ضيف فيما ذهب اليه ، ولذلك فاننى أطالب كل قطاع من قطاعات الأعمال بتخفيض استثماراته بنسبة ٢٠٪ ، على ان يتقدم بالمشروعات الأكثر أهمية بنسبة الـ ٨٠٪ المتبقية لمناقشتها .. والمرجو من كل قطاع أن يتقدم

بالمشروعات الأكثر فاعلية — للاستثمارات المخصصة له هذا العام — والتى يرى تنفيذها لربط هذه المشروعات والتعرف على النتيجة .

المهندس عبد الوهاب البشرى : لا مانع من ذلك .. فنحن لدينا بيانات من جميع المصادر ، ويمكن الاجتماع مع السادة الوزراء المختصين لمناقشة العملية بنفس الأسلوب الذى يتبع عند مناقشة الميزانية ، وتحديد أولويات للمشروعات وهذه الصورة تعطينا بداية العمل ، على أن نأخذ فى الاعتبار أدنى تقدير موجود لدى السيد وزير الاقتصاد ، فاذا كان سيادته يقدر المستلزمات بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه فيمكن أن نعمل فى حدود ١٠٠ مليون جنيه .

السيد رئيس الوزراء : هذا مرتبط بعملية مهمة ، وهى .. ماهى اقتصاديات السلع ؟ .. هذه العملية كانت لابد أن تكون موجودة لدينا ، ونحن نحاول انشاؤها ، ولذلك طلب من التخطيط أن ينزل الى الميدان ويقوم بوضع اقتصاديات للسلع .

المهندس عبد الوهاب البشرى : هذه العملية عميقة جدا .

السيد الرئيس : فى رأيى أن ما أوضحه السيد / عبد الوهاب البشرى يمثل الواقع بالنسبة لهذه العملية ، لأن التخطيط مازال بعيدا عن الصورة .. وليس هناك مانع من أن تسير العمليتين جنبا الى جنب أى يقوم التخطيط والوزارات بمناقشة العملية ، ولكن فى رأيى أن هذه هى المرحلة النهائية للصورة كلها .. ولكن هناك تساؤل بالنسبة لما أثاره الدكتور نزيه ضيف .. هل الغرض من هذه العملية هو الاقلال من الانفاق أو الاقلال من العجز فى العملات الصعبة ؟ .. وهناك اقتراح بخفض الاستثمار من ٣٦٨ مليون جنيه الى ٢٨٠ مليون جنيه فلماذا ؟ .. وهل هذا فعلا هو الحل السليم ؟ ... ان كلام الدكتور نزيه ضيف يرتكز على أساس ال ٤٥٥ مليون جنيه ويرى خفض الاستثمارات الى ٢٨٠ مليون جنيه بدلا من ٣٦٨ مليون جنيه .. هذا أول فرض .. وفى الحقيقة

أن الذى سيتم دفعه هـذا العام حسب ماهو وارد بالخطة هـو ٢٥ مليون جنيه نقدا ٠

الدكتور نزيه ضيف : من المفروض أن نزيد عليه مبلغ ٩٥ مليون جنيه ٠

السيد الرئيس : هـذا يقسم على السنوات القادمـــة ٠

السيد رئيس الوزراء : ان الانفاق الداخلى يحتاج أيضا الى حديد وخشب وأسمنت وقمح ٠٠٠ الخ ٠ والجنيه الذى يصرف محليا يحتاج الى عملات صعبة ماقيمته ٤٠ قرشا ٠ فكل زيادة فى الانفاق الاضافى تشكل عبء اضافى بين ٣٥٪ و٤٠٪ فى الخارج ٠

السيد الرئيس : هل الحل هـو تخفيض الاستثمار ؟ ٠٠ لأنه سيكون هناك نتيجة لتخفيض الاستثمارات على التنمية ٠ وهـل هـذا سيؤدى الى النزول بمستوى المعيشة أم الى ارتفاعها على أساس أنه توجد زيادة فى السكان بواقع ٢ر٢٪ سنويا ٠٠ وماهى النتيجة التى سنصل اليها بعد سبع سنوات ؟ ٠٠ ان الذى أتصوره بالنسبة لعملية تخفيـــض الاستثمارات بصرف النظر عن الأسبقيات ـ والتى أوافق عليها ـ قد تحل لنا مشكلة هـذا العام ٠ ولكن ستؤدى الى خلق مشكلة بعد ذلك ٠٠٠ وبالنسبة للانفاق الداخلى فـان العملية تحسب على أساس الحديد والخشب والتعرف على النتيجة ٠ فاذا وصلنا الى أن زيادة السكان ٢ر٨٪ وأن الزيادة التى أمكن تحقيقها فى الانتاج أو الدخل بنسبة ٣٪ أو ٤٪ فأعتقد أننا بهذا قد دخلنا فى نكسة كبيرة ٠

الدكتور نزيه ضيف : لايمكن تنفيذ مشروع لايمكن تنفيذه ٠ هذه نقطة البدايـة ٠ ولو كان فى يدى الاختيار لطلبت تنفيذ أكثر من ٢٨٠ مليون جنيه ٠ ولو تم تنفيذ أكثر مـن هـذا المبلغ فان ذلك سيكون على حساب قطاعات أخرى ٠ والعملية تمت على أســـاس

مستوى الاقتصاد القومى كله ، وعلى اساس الطاقة والاستهلاك المطلوب وما سيتم تصديره من مختلف القطاعات .. والسؤال هـو .. يوجد لدينا حصة من النقد ، فكيف يمكن استخدامها بحيث يمكن تحقيق أكبر قدر مع الالتزام بأن الاستهلاك والتصدير لا ينقص عن المعدل ؟ .. هـذا هـو السؤال الذى اجيب عليه .. اننى اقول لابد أن ألتزم بمبلغ ٢٨٠ أو ٢٩٠ مليون جنيه ، وأخشى أن أقول أنه يمكن الالتزام بمبلغ ٣١٥ مليون جنيه ، اذ فى رأيى أن هـذا مستحيل ، لاننا سنفرش على مشروعات كثيرة ولن نتمكن من تنفيذ هـا . هذه العملية لن تؤثر على معدل التنمية هذا العام على اساس انه سيتم تشغيل كامل الطاقة الانتاجية الموجودة وان يقتصر الاستيراد على الأشياء التى لا يمكن انتاجها نوعيا محليا .. ولقد سأل السيد الرئيس عما اذا كان التخفيض سيؤثر على معدل التنمية فى السنوات القادمة ، واننى أقول أن هـذا يؤثر فى السنوات القادمة ، ولـكن لو تم تنفيذ الاستثمارات كما يرى السيد رئيس الوزراء بحيث يتم التركيز على المشـروعات التى لها فاعلية ولا يكون لها تأثير كبير على النقد الأجنبى ، ولكن لابد فى الثلاث سنوات القادمة أن نستعيد موقف التوازن ونقف فى مركز يمكننا من حرية الحركة ويجب أن نركـز خلال الثلاث سنوات القادمة على تفعيل أكبر قدر من المصانع التى تؤتى بنتائج عاجلـة وأكبر قدر من الانتاج .. فأساس المشكلة هو النقد الاجنبى .

السيد / زكريا محيى الدين : ان نقطة البحث هى مدى تأثير ضغط الاستثمارات على الميزانية النقدية .. هـذا هـو مجمل المشكلة .. فاذا ما تم تخفيض الاستثمارات بمبلغ ٧٠ أو ٨٠ مليون جنيه .. فما تاثير ذلك على الميزانية النقدية ؟ .. اننا نتكلم على اساس أن هناك تأثير غير مباشر وهو الاجور التى تصرف فى الاستثمارات بالاضافة الى المبانى والمعدات التى يتم استيرادها من الخارج بقروض طويلة الأجل من الشـرق ، وهذه تمثل ٦٠٪ من الاستثمارات وهـذه يمكن تقسيمها الى قسمين ، قسم خاص بالمبانى وقسم خاص بالأجور ، والسيد وزير الخزانة يخشى من أن الأجور تؤدى الى تضخم ، وأن المبانى لا يمكن تنفيذ هـا ، اذ ستكون هناك فرشة على مساحة واسعة لا يمكن تنفيذ هـا .. وعلى ما أذكر أن رقم الاستثمارات وهو ٣٦٨ مليون جنيه قد حسب ضمنه ١٧٥ مليـون

جنيه للمبانى ، وهـذا المبلغ يحتاج الى ١٥ مليون جنيه نقد أجنبى ، والمناقشة تدور على أساس أننا نرغب فى توفير جزء من النقد الأجنبى ٠٠ فاذا كان المطلوب تخفيـض رقم الاستثمارات وهو الـ ٣٦٨ مليون جنيه بمبلغ ٨٠ مليون جنيه تقريبا ، فهذا التخفيض يشمل حوالى ٣٠ مليون جنيه للمبانى وتأثيره على النقد الأجنبى لايتجاوز ٢ مليون جنيه أو شـىء من هذا القبيل ٠٠ النقطة الأخرى وهى خاصة بالأجور التى تصرف علـى اقامة هـذه المبانى ومن الجائز أن يكون لهاتأثير على الاستهلاك ، والسيد وزير الخزانة يخشى من هذه الناحية ٠

الدكتور نزيه ضيف : انى لم آخذ فى الاعتبار هذه الأجور ، وانما الحساب تم أساسا على أساس أننا لن ننفذ ماقيمته ١٣٠٠ مليون جنيه ، ولم أتكلم عن الآثار التضخمية فيمـا لو تم تنفيذ أكثر من ٢٨٠ مليون جنيه ، وانى لم أصل الى ذلك ، وانما أقول أننـا لو صرفنا أى مبلغ على الاستثمارات فجزء من هـذا المبلغ سيصرف فى شكل انشاءات ، وانما الى جانب ذلك توجد تولدات من القطاعات المحلية كوسائل النقل وهـذه ليست داخلـة فى الانشاءات ، ولو قمنا بمراجعة أرقام القطاعات على الاستثمارات نجد أن هناك فـرق بين رقم المصروفات الاستثمارية وبين رقم التشييد ، وهذا الفرق عبارة عن انفاق محلـى فى غير التشييد ٠

السيد / زكريا محيى الدين : ان مبلغ الـ ١٥ مليون جنيه يتضمن توريدات المصانع المحلية لقطاع الانشاءات فمثلا هذا المبلغ يشمل قيمة مواسير الاسبستوس الموردة لقـطاع الانشاءات ٠

السيد الرئيس : ان سبب الخلاف يرجع الى أن الدكتور نزيه ضيف أوضح بـأن مبلغ الـ ٤٥٥ مليون جنيه فى حاجة الى استثمار مبلغ ٢٨٠ مليون جنيه ، وفى الجلسـة السابقة طلبنا الانفاق العام على الخطة ، وأن تكون الميزانية واقعية ، بحيث لاتكون مبنية على ايرادات غير حقيقية أو يكون بها عجز ، وعلى أن يكون الاقتراض من الجهاز المصرفى

فى حدود ٥٠ مليون جنيـــه ٠

الدكتور نزيه ضيف : انى أتصور أنه لايمكن وضع اعتمادات ، لايمكن تنفيذها لعدم توفر العملات الأجنبية اللازمة لها ، واننى أتخذ هـذا أساسا لوضـــع صورة الميزانيـــة ٠

السيد الرئيس : هذه النقطة مردود عليها ، ان مبلغ ال ١٢٠ مليون جنيـــه يحتاج الى ٢٥ مليون جنيه نقد أجنبى يضاف اليها مبلغ ال ١٥ مليون جنيه فتكون الجملة ٤٠ مليون جنيه ٠٠ اذن مبلغ ال ١٣٥ مليون جنيه يحتاج الى ٤٠ مليـــون جنيه ، توزيعها ١٥ مليون جنيه حديد للانشاءات و ٢٥ مليون جنيه نقد أجنبى ٠٠ اننى أتكلم على أساس أن الفرق مبلغ ٨٨ مليون جنيه ، واذا كانت العملية عملية عملات صعبة فقط نجدها سهلة اذا لم نقم بدفع أية مبالغ خلاف ال ٢٥ مليون جنيه ٠

الدكتور عزيز بيس : ان عملية الانشاءات المرتبط عليها ضخمة ، وهنـاك جـزء من المعدات مرتبط عليه ، هـذه المعدات يجب أن ترد بأى طريقة ، وهى تمثـل نصف القدر المقرر ، والصورة مركزة فى العمل الداخلى أكثر من الخارجى بالنسبة للأولوية الأولى والثانية ٠

السيد المشير : ان زيادة الاستثمارات أمر ضرورى للتنمية ، ولكنى أرى أن الأرقام المعروضة ليست سليمة ، فكيف نقرر استثمارا معينا ، لو تم تصحيح الأرقام هذا العام ، فيمكن أن نزيد الاستثمار فى السنة القادمة ٠

اذ من هذه الصورة لايمكن التعرف على النقد الأجنبى اللازم للمشـــروعات المطلوب تنفيذهـــا ٠

الدكتور عزيز بمى : ان الوسيلة التى يقترحها السيد رئيس الوزراء والخاصة بمناقشة مشروعات الأولوية الأولى والثانية ، هى الوسيلة الفعالة .

السيد الرئيس : اننى لا أتصور أننا يمكن ان نقرر وضعا نسير عليه فى هذه الجلسة ، اذ أن الموضوع يحتاج الى ايضاح أكثر ، والمناقشات التى أثيرت فى هذه الجلسة قد أعطتنا صورة أوضح مما كانت عليه ، وعلى كل يمكن تنفيذ اقتراح السيد / عبد الوهاب البشرى وهو اجراء دراسة مابين الخزانة والاقتصاد والتخطيط والقطاعات المختلفة ، وعرض نتيجة هذه الدراسة لكى نتبين الصورة .

السيد رئيس الوزراء : أرجو من القطاعات فى خلال الأسبوع القادم — أن تعد لنا الاستمارات الأكثر فاعلية فى حدود نسبة الـ ٨٠٪ تمهيدا لمناقشة هذه المشروعات فى الأسبوع التالى للأسبوع القادم مع كل كل قطاع .

المهندس عبد الخالق الشناوى : بالنسبة لمشروعات الرى والأسبقيات التى وضعت لها فاننى أعتقد أن تنفيذ هذه المشروعات أمر ضرورى اذ أن عدم تنفيذها يضر بالانتاج القومى ، اذ توجد أراضى تم استصلاحها فى وسط الدلتا تقدر مساحتها بـ ١٤٠ ألف فدان وليس لها مصدر للرى ، لأنه قد جرت العادة على شطب المبالغ التى تقترح بالميزانية لتنفيذ مشروعات الرى اللازمة ، ففى هذا العام مثلا اقترح بالميزانية ٤ مليون جنيه ، ولكن هذا المبلغ قد شطب أيضا ، فجميع الأراضى التى تم استصلاحها على بحر " تيره " ووسط الدلتا وعلى ترعة الزاوية — الـ ١٤٠ ألف فدان — لا يمكن توفير المياه اللازمة لها الا عن طريق الرياح العباسى وبحر شبين ، ولا يمكن اجراء أية توسعات حاليا الا فى حدود الامكانيات البسيطة المتاحة لنا ، ومعنى ذلك أن الأراضى التى تم استصلاحها ستردم بعد أن تحملنا بمصاريف استصلاحها ، كذلك هناك نقطة أخرى وهى أنه قد ارتبط على استصلاح ١٥٠ ألف فدان على ترعة الاسماعيلية ، فى ميدان الترعة بوضعها الحالى لاتسمح الا بتوفير المياه اللازمة لمساحة ٣٣ ألف فدان زيادة ، وأى فدان يتم استصلاحه

زيادة عن هذه المساحة فسوف لانجد له المياه اللازمة للرى قبل مرور ثلاث سنوات ، الى أن يتم توسيع فم ترعة الاسماعيلية الذى يتكلف ٢ مليون جنيه ويحتاج الى ثلاث سنوات لتنفيذه ، وعندما أسندت الىّ أعمال وزارة الرى رأيت ضرورة طرح هذه العملية بأية وسيلة وأقترح المبلغ اللازم لها بمشروع ميزانية هذا العام ، ولكن الاعتماد المقترح قد شطب ، كما أن كوبرى السكة الحديد الموجود على ترعة الاسماعيلية لايوجد له اعتماد بالميزانية ويحتاج تنفيذه أيضا الى ثلاث سنوات ، ولذلك فانني أرى أن اصلاح الأراضى متوقف على تنفيذ مشروعات الرى ، والا فلا داعى لاصلاح أراضى اطلاقا ، اننى أريد أن أقول أنه قد تم استصلاح ١٧٥٠٠ فدان بمنطقة الاسماعيلية منذ مدة طويلة وتروى هذه المساحة من مصرف بحر البقر وبدأت انتاجية هذه المساحة تقل تدريجيا بشكل ملحوظ فمثلا قد زرع بهذه المنطقة ١٤٠٠ فدان أرز بلغت نسبة الانبات فيها $\frac{1}{14}$ أى أن المساحة التى أنبتت ١٠٠ فدان من الـ ١٤٠٠ فدان ، وكان محصول الفدان اردبا واحدا وذلك لزيادة نسبة الملوحة فى المياه التى تستخدم لرى هذه المساحة .. كذلك توجد توسعات اخرى بالمنطقة تقدر بـ ٢٥٠ ألف فدان ، فكيف يمكن تدبير المياه اللازمة لهذه المساحة ، فى حين أن المبالغ المدرجة بالميزانية لتوسيع الرياح من ٢٤ مليون الى ٢٦ مليون متر ، وسيتم تنفيذ هذا المشروع فى يونيو سنة ١٩٦٨ وقبل هذا التاريخ لاتوجد مياه لزراعة أى فدان يتم استصلاحه .. ولذلك فلابد من ادراج المبالغ اللازمة لتنفيذ الرياح الجديد وكذلك البدء فى تنفيذ فم ترعة الاسماعيلية ، لأن الأعمال الصناعية اللازمة لتنفيذ فم الترعة يحتاج تنفيذها الى سنتين وبذلك يمكن توفير المياه اللازمة للأراضى التى يتم استصلاحها ، هذا فيما يختص بالتوسع الأفقى .. أنتقل بعد ذلك الى عملية الصرف ، واننى آسف اذ اقول أن الأرض أصبحت عاثمة على بركة من المياه اذ بدأت المياه الجوفية تعلو بشكل غريب جدا فى عام ١٩٥٨ وضعت سياسة للصرف ، وطلمبات الصرف الموجودة حاليا من المفروض أن نغير منها ١٠ محطات اذ أنها تعمل منذ أكثر من ٣٥ سنة ، ومنها محطتان معرضتان للتوقف فى أى وقت ، وأرجو أن يؤخذ فى الاعتبار ان الكفاءة التى تعمل بها المحطة حاليا لاتزيد عن ٥٠٪ وفى الوقت الذى تتوقف فيه أية محطة معناه أن هناك مصيبة قد لحقت بنا

... وهذه العملية يجب أن تأخذ أولوية أولى ، ولابد من تنفيذ ١٦ محطة للصرف جديدة فى شمال الدلتا ، ولابد من التعجيل بها وادراج مبلغ ٧٠ ألف جنيه لأعمال البحث الخاصة بهذه العملية ، التى يجب أن تكون لها أولوية أولى .. انني أود أن أوضح بأنه قد سبق أن استصلحت أراضى فى كوم امبو وتم تركيب الطلمبات ، ولكن لم يتوفر لها المياه ، وانني أخشى أن نقع فى مثل هذه الأخطاء لو سرنا فى عملية اصلاح الأراضى قبل توفير المياه ، وعملية توفير المياه ليست سهلة وانما تحتاج الى وقت طويل .. وانني أود ان اوضح بان الوزارة لم تقصر فى هذه الناحية اطلاقا فجميع الابحاث الموجودة بها تثبت بان هناك تنسيق بين مشروعات الاستصلاح ومشروعات الرى وتقوم بادراج المبالغ اللازمة لتنفيذ مشروعات الرى بالميزانية كل سنة ولكن وزارة الخزانة تقوم بشطبها .. أما بالنسبة لعملية الصرف المغطى فقد سبق أن ناقشت هذه العملية مع السيد / زكريا محيى الدين وقد اقتنع بها سيادته تماما ، اذ أجريت تجربة على ١٨٥٠٠ فدان كان من نتيجتها أن زادت الانتاجية بواقع ٤٧٪ وقد أجرينا عملية تقييم لهذه التجربة بعد ثلاث سنوات فاتضح أن كل فدان قد نقص ٧ طن أملاح الأمر الذى أدى الى ارتفاع انتاجية الفدان بواقع ٤٧٪ .. لقد تم تنفيذ عملية الصرف المغطى بمحافظة الفيوم ، وكانت هناك ملاحظة غريبة اذ أن غلة فدان القطن قد ارتفعت الى ٧ قنطار قطن بالأراضى التى يوجد بها صرف مغطى مقابل ٤ قنطار للفدان بالأراضى التى لا يوجد بها صرف مغطى ، فعملية الصرف المغطى لابد من تنفيذها لأن المياه الجوفية توجد على بعد ٢٠ سم أو ٣٠ سم تحت سطح الأرض ، وهذا يدل على أن جذور النبات تكون عائمة فى هذه المياه ، الأمر الذى يؤدى الى ضعف قوة انباتها ...

نقطة أخرى أود أن ألفت اليها نظر السيد نائب رئيس الوزراء لدراستها ، وهى دراسة نسبة اصابة النباتات بالدودة وتقييمها بالمناطق التى عمل بها صرف مغطى . انني متأكد أن العملية ترجع أولا وأخيرا الى صحة النبات ولا يمكن أن تكون سليمة وجذورها موجودة بالمياه ، لأنه لا توجد عمليات صرف مغطى .. والواقع أننا كنا أول الزارعين لهذه

الأرض ، ولكننا تخلفنا فى عملية الصرف ، لأننا كنا نعتقد بأن الأرض ليست فى حاجة للصرف ، ولكن بعد أن تم حجز المياه على قناطر الدلتا وزفتى أصبحت الأرض بالوجه البحرى عائمة على بركة مياه ولابد من تنفيذ عمليات الصرف المغطى لها من أجل زيادة الانتاج ، ونتيجة هذه العملية مؤكدة ، ولا يمكن تنفيذها يدويا ولكنها تحتاج الى آلات وللدخول فى هذه العملية فنحن فى حاجة الى ١٠٠ ماكينة وتقدر قيمة الماكينة بمبلغ ١١ ألف جنيه ٠٠ وقد اقترحت استيراد ٢٠ ماكينة فقط وطرح العطاء واشترط فيه حق تصنيع هذه الآلات فى الورش الأميرية محليا ، وقد فتحت مظاريف هذه العملية ٠٠٠ انى أرجو الموافقة على اعتمادات وزارة الرى ، لكى يمكن زيادة انتاجية الأراضى وتلافى الأخطاء التى وقعنا فيها ٠٠٠ وأشكركم ٠

السيد رئيس الوزراء : ان المشكلة تتمثل أساسا فى حسن اختيار المشروعات وتنسيقها مع بعضها ٠٠ وانى اتصور ان طريقة وضع الميزانية يجب أن تستمر طوال السنة ٠٠ ونرجو من السادة الوزراء التقدم بالمشروعات التى يرون أنها مهمة فى الوقت الذى يرونه لدراستها والانتهاء فيها الى رأى لادراجها بالميزانية الجديدة أو الميزانيات التالية وفق الأولويات التى توضع لها ٠٠ ولكن المشاهد أننا نسير على سياسة الاستدراج ، اذ لو نظرنا الى الميزانية نجد أن بها ٢٠٠ مشروع فمثلا مشروع يتكلف تنفيذه ٥٠ ألف جنيه يدرج له ٥٠٠٠ جنيه وتطرح العملية فى عطاء وقد تصل التكاليف الكلية الفعلية للمشروع الى ٥٠٠ ألف جنيه وقد تصل الى ٦ مليون جنيه ٠٠ والعملية تسير بهذه الطريقة وتتضح من الارتباطات الحالية الموجودة على المشروعات ، هذا الأمر أدى الى وجود شكوى من الشركات الخارجية من عدم جدية العقود التى نقوم بابرامها ٠٠ ولابد أن يثبت أن المشروعات التى نقوم بتنفيذها اقتصادية أولا ٠

السيد الرئيس : ان مشروعات الرى التى أوضحها السيد وزير الرى يجب أن تدخل ضمن أولويات هذا العام ، وأعتقد أن الحل بالنسبة للوضع الحالى هو

١ — وضع ميزانية حقيقية بدون عجز ، على ألا يزيد حجم الاقتراض من الجهاز المصرفى

عن ٥٠ مليون جنيه ٠

٢ — وضع ميزانية نقدية ٠

وعلى أساس هاتين العمليتين يتم توزيع أولويات المشروعات ومناقشتها مع التخطيط بمعرفة كل وزير مختـــــص ٠

السيد رئيس الوزراء : أرجو من السادة الوزراء التقدم بالمشروعات التى على درجة عالية من الأهمية ، لمناقشتها ، ولكن كبداية ، يجب أن تكون هذه المشروعات فى حدود ٨٠٪ من الاستمارات الواردة بالميزانية ، وان كان لايوجد تحديد ٠

السيد الرئيس : اننى ألاحظ أن السيد وزير الرى يطالب باعتمادات اضافيـــة بخلاف ماهو وارد بميزانية العام الحالى ٠

المهندس عبد الخالق الشناوى : نحن فى حاجة فعلا الى اعتمادات اضافية ٠

السيد الرئيس : يتضح من العرض العام لمشروعات الصناعة والانتاج الحربى أنه لايمكن البت فى العملية الا بعد أن يتم تنفيذ ما أشرت اليه ٠٠ على أن ترسل الينا نتيجة الدراسة بصورة مبسطة ولاداعى لارسال مذكرات ذات حجم كبير تمشيا مع عملية الاقتصاد ٠ اذ يكفى مذكرة مبسطة تضعنا فى الصورة عن العملية ٠٠

السيد رئيس الوزراء : لدينا موضوع آخر خاص بنظام الحوافز ومنح مـــكافأة للعاملين الذين يقدمون أفكار جديدة تؤدى الى زيادة الانتاج ٠

(واستعرض سيادته الأسس التى يقوم عليها النظام المقترح)

السيد الرئيس : لامانع من الموافقة ٠٠

ستكون الجلسة القادمة بعد ثلاثة أسابيع وفى خلال هذه الفترة يعقد مجلس الـوزراء أسبوعيا برئاسة السيد رئيس الوزراء ٠

(وانتهى الاجتماع فى تمام الســـاعة ١٠/١٥ مســاء)

سرى للغاية ولاينشر

(رقم مسلسل)

توجيهات السيد رئيس الجمهورية
فى اجتماع مجلس الوزراء المنعقد
بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

الزراعة والسرى :

١ــ اعداد خطة لمقاومة دودة القطن عن الموسم القادم بحيث يراعى فى اعدادها توفير المبيدات المطلوبة وتخفيض تكلفة ما يتحمله الفدان من هذه المبيدات .

٢ــ اعادة دراسة التكامل بين مشروعات التوسع الافقى فى الزراعة ومشروعات السرى والصرف وشبكات الكهرباء .

الاقتصاد ــ الخزانة ــ التخطيط :

ــ يراعى عند اعادة النظر فى اعداد الميزانية عن الشهور الباقية من السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ مراعاة مايلى : ــ

٣ــ الا يزيد حجم الاقتراض من الجهاز المصرفى عن ٥٠ مليون جنيه .

٤ــ يتم تخفيض الاستمارات الكلية بواقع ٢٠ ٪ من الاعتمادات المقررة لها .

٥ ــ تقوم كل وزارة بتقديم دراسة جديدة عن مشروعات هذا العام خلال عشرة أيام باختيار افضل المشروعات الاقتصادية وأقلها عددا واكثرها فاعلية للوفاء بحاجة الاستهلاك المحلى والتصدير الخارجى وتوفير مستلزمات الانتاج لهذه المشروعات على ان تعمل بأقصى طاقة لتعطى أكبر عائد ممكن .

٦ــ يراعى حسن الاستفادة من الامكانيات المحلية المتاحة من معدات وقوى عاملة واستخدامها بكفاءة .

سرى للغاية ولاينشـــر

٧ـ اعداد قائمة اخرى بالمشروعات التى يرى تأجيل البدء فيها أو تأجيل استكمالهـــا لفترة قادمـــة ٠

٨ـ توضيح درجة الارتباط لكل مشروع بوضـــوح تـــام ٠

٩ـ تعد مذكرات عن المعدات التى لم يتم الارتباط عليها والتى تعتبر استكمـــــالا للمشروعات المقرر تنفيذها فى أضيق الحدود وتعرض على اللجنة الوزارية المختصة ٠ وتقدم هذه الدراسة للعرض على لجنة يتم تشكيلها لبحث المشروعات مع السادة الوزراء المشرفين على القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحديد أولويات الاستثمارات وقيمة النقـد الاجنبى اللازم لهذه المشروعات ، وتعرض نتائج هذه الدراسة على المجلس بعـــد ثلاث اسابيع ٠

الترشيـــد والابتـــكار :

١٠ـ وافق المجلس على ما جاء بمذكرة الدكتور عبدالمجيد العبد بشأن حوافز الابتكـــار والترشيـــد وقرر اتخاذ الاجراءات لتنفيذها ٠

التموينـــــن :

١١ـ يراعى تخصيص الاعتمادات المطلوبة لقطاع التموين ويعطى اسبقية أولى حـــــتى لا تحدث اختناقـــات فى توفير مواد التموين الأساسيـــة ٠